الأداء الوظيفي لفرضية معنى الشرط في استنطاق النص، دراسة في الحدس اللغوي للمتكلم العربي

صديق محمود صديق النجولي*
smn02@fayoum.edu.eg

ملخص

يسعى هذا البحث إلى رصد أهم معالم الوظيفية في التراث النحوي العربي، من خلال فرضية معنى الشرط التي قدَّمت إطارًا تفسيريًّا، يرصد التفاعل بين البنية السطحية والبنية العميقة بهدف إيضاح المقاصد غير المعلنة وتيسير عملية التواصل.

وقد حاول البحث الكشف عن أسرارها بتجلية معناها وتأصيلها، ثم رصد مجالها في الاستعمال والتقعيد. ومن ثم اشتمل على مقدمة وتمهيد ومبحثين، عُقد أولهما للحديث عن الأبعاد الوظيفية لفرضية معنى الشرط، والآخر للحديث عن انعكاسات فرضية معنى الشرط على علاقات الكلم في التركيب النحوي.

الكلمات المفتاحية: الأداء الوظيفي، فرضية معنى الشرط، الحدس اللغوي، استنطاق النص.

* أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم- جامعة الفيوم.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين الموحدين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد انتهج علماؤنا القدامى منحًى لسانيًّا، تتجلى فيه أبعاد العلاقة التفسيرية بين البنية والوظيفة، فاقترحوا تصورات ذهنية ومفاهيم تداولية أعانتهم على وصف النظام الذي يحكم الأداء النحوي، وتقديم تفسير لساني يوضح أثر الوظيفة التواصلية في بنائه[1].

فلم تكن معالجتهم وقفًا على تغير أواخر الكلم بالإعراب، أو النظر إلى اللغة على أنها منظومة من القوانين المجردة فحسب، وإنما كانت توجيها للإمكانات الكامنة في اللغة من أجل تفسير نظامها؛ فنظروا إليها على "أنها لفظ معين، يؤديه متكلم معين في مقام معين؛ لأداء غرض تواصلي إبلاغي معين؛ ولذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إبلاغية إليه"[2].

قال الجرجاني ت471هـ: "ومن ههنا لم يجز، إذا عُدَّ الوجوه التي تظهر بها المزية، أن يعد فيها الإعراب؛ وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم، وليس هو مما يستنبط بالفكر، ويستعان عليه بالروية... ولا ذاك مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء...وليس يكون هذا علمًا بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب"[3].

وتعد فرضية معنى الشرط إحدى المفاهيم التفسيرية التي اهتمت بتحقيق الصفات الثلاث – الصواب النحوي، وإفادة المعنى، وأمن اللبس– المؤثرة في استنطاق النص وإعادة إنتاجه؛ إذ إنها – أي: فرضية معنى الشرط– نشاط حدسي يرصد التفاعل بين الظاهر والباطن؛ من أجل الكشف عن مقاصد المتكلم الخفية وبيان دوافعه في خياراته اللغوية؛ لتيسير عملية الإفهام والفهم، والحفاظ على شمولية القاعدة وثبوتها؛ لتيسير عملية اكتساب العربية.

---

[1]- ينظر: الوظائف التداولية في اللغة العربية: ص8.

[2]- التداولية عند العلماء العرب: ص174.

[3]- دلائل الإعجاز: ص 395- 396.

وبعبارة أخرى: تعد فرضية معنى الشرط من أهم معالم الجانب الوظيفي في التراث اللغوي العربي؛ إذ إنها نبهت على أن "وظيفة التواصل في عمق الفكر اللغوي العربي القديم تحكم منهج تحليل العبارات اللغوية حكمها للمفاهيم وحكمها لمقاربة الظواهر اللغوية"[1].

فتوظيف النحاة لهذه الفرضية في تعليل الخصائص البنيوية لظواهر اللغة ترتب عليه أمران: أحدهما: رصد "خصائص الجملة ومعالمها في سياق التخاطب، واعتبروها حدثًا كلاميًّا ينجز وفق مقامات تواصلية معينة، ورأوا أنها محل الإفادة الإبلاغية المنعقدة بين المتكلم والسامع من حيث إنها وسيلة التعبير عن الأغراض التواصلية التي تختلج ضمائر المتكلمين"[2]. والآخر: "وضع قواعد يتفهَّمها المخاطب ويتقبَّلها؛ ولذلك أصبح للمخاطب وجود في غاية الأهمية في عملية التقعيد، ونشأة كثير من التوجيهات باعتماد رئيس على علم المخاطب"[3].

ومن ثم، تهدف هذه الدراسة – مستعينة بالمنهج الوصفي– إلى رصد السمات الوظيفية لفرضية معنى الشرط، ودورها في توجيهات النحاة لظواهر اللغة. ولقد تأطَّرت هذه المحاولة بمبحثين تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتعقبهما خاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: تناولت فيها أهمية الموضوع ومنهجه وخطته.

التمهيد: تحدثت فيه عن أثر التفسير الحدسي في وصف النظام اللغوي وتحقيق العملية التواصلية.

المبحث الأول: الأبعاد الوظيفية لفرضية معنى الشرط.

المبحث الثاني: انعكاسات فرضية معنى الشرط على علاقات الكلم في التركيب النحوي.

الخاتمة: أجملت فيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت، وإليه أنيب.

---

[1]- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص210.

[2]- التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي: ص522.

[3]- ينظر: علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية: ص102بتصرف يسير.

التمهيد

التفسير الحدسي بين الكشف عن النظام اللغوي وتحقيق العملية التواصلية

هدف النحاة إلى استنباط النظام اللغوي الذي يحكم خطاب المتكلم العربي، ولتحقيق هذا الهدف لم يكتفوا بالوصف المباشر لظواهر اللغة، وإنما أحالوا على التفسير الحدسي[1] الذي يُفهم به عادات المتكلم العربي في الاستعمال اللغوي[2]. فلم يكن عملهم منصبًّا وحسب على "وصف الطريقة التي يعمل بها النظام اللغوي العربي، وإنما كانوا يعملون أيضا على الكشف عن السبب في أن النظام يعمل بالطريقة التي يعمل بها"[3].

أو بعبارة أخرى: إن معالجة النحاة للظواهر اللغوية اعتمدت على الربط بين الشكل والمعنى؛ حيث روعي فيها أصول الصناعة وقواعدها التي تتسق مع الاستعمال والدلالة وقصد المتكلم وإفادة المخاطب[4]. وهذا النهج جعل طبيعة الدراسات النحوية تعتمد على البحث عن مقاصد التركيب في أدلة النقل. قال سيبويه ت180هـ: "وليس شيء يُضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[5]؛ ولذلك ذُكر" أن سيبويه وإن تكلم في النحو، فقد نبَّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني"[6].

وعقد ابن جني ت392هـ بابا سمَّاه: "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، قال فيه: " ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه؛ فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير

---

[1]- ينظر: الخصائص: ج1ص49، النحو العربي والدرس الحديث: ص19.

[2]- ينظر: الموافقات: ج5ص54.

[3]- ينظر: نظرية النحو العربي القديم: ص26 بتصرف يسير.

[4]- ينظر: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: ص853.

[5]- الكتاب: ج1ص32.

[6]- الموافقات: ج5ص54.

الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، صحَّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشِذَّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[1].

وقال أيضا في باب "تجاذب المعاني والإعراب": "هذا موضع كان أبو علي – رحمه الله– يعتاده، ويلم كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب"[2].

وقال الزركشي ت794هـ: "وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره ...مراعاة أمور؛ أحدها: وهو أول واجب عليه أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركبًا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى"[3].

ومن ثم، يمكن القول إن علماءنا قد حققوا أسمى أهداف المشروع العلمي، وهو التفسير؛ " إذ الاكتفاء بالوصف والتحليل غير كاف لاكتساب صفة العلم؛ لأن الوصف يعتمد الشكل أي المظهر، والمظهر ليس بالضرورة دالًا على الجوهر، والقاعدة تجريد للوصف؛ لأنها تعيد إنتاج الوصف؛ فإذا كان الوصف خادعًا كانت القاعدة كذلك، أما التفسير فيتجاوز الوصف والقاعدة معا؛ لأن هدفه الجوهر لا المظهر"[4].

ولعل السعي لفهم النص هو السبب في عدم اكتفاء النحاة بوصف الخطاب واستحضار الحدس في تفسيرها. قال د. عبده الراجحي: " فرق كبير بين علم يسعى لفهم النص وعلم يسعى لحفظه من اللحن، ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج لنا العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي، ومحاولة الفهم هذه

[1]- الخصائص: ج1ص284- 285.

[2]- السابق: ج3ص258.

[3]- البرهان في علوم القرآن: ج1ص302.

[4]- ينظر: التفكير العلمي في النحو العربي: ص 20 بتصرف.

هي التي حددت مسار المنهج؛ لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص"[1].

فقد انتقلوا من مرحلة استقراء النصوص التي تهتم بتجريد القواعد إلى مرحلة التفسير أو الاجتهاد التي تُعنى باستحضار مبادئ ومفاهيم تفسيرية عامة تعين على "اكتشاف الواقع بجهاز مصطنع من فكرهم؛ ليُقرأ به ما في عقول العرب"[2]، وتكون مقوما "لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها"[3].

ولعل طبيعة علم النحو الاجتهادية هي التي أفرزت هذه المفاهيم التفسيرية؛ وهي مجموعة من الفروض أو المبادئ الأولية التي وضعها النحاة لمعرفة الصلة بين الأسباب ومسبباتها؛ والتكهن بالعمليات اللغوية التي تتم في عقل المتكلم العربي؛ بغرض بيان مقصود الواضع وتفسير النظام اللغوي[4].

ومن ثم، فالفرضية بهذا التصور عند النحويين تعني" الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة"[5]، أو هي " السبب الحقيقي الذي يظن النحاة أنه جعل واضع اللغة يضع حكمًا معينًا، أي ظاهرة لغوية معينة"[6].

وهذا إن دلَّ فإنما يدل على أسبقية الدرس النحوي العربي القديم على بعض المناهج اللغوية الحديثة التي تجعل التصور والافتراض جزءًا من وصف نظام اللغة[7]؛ اللغة[7]؛ بهدف "اكتشاف هذا النظام، وبيان طرق بنائه، ووظائف عناصره، والأسس التي يقوم عليها"[8].

---

[1]- فقه اللغة في الكتب العربية: ص35.

[2]- ينظر: الأساس المعرفي للغويات العربية: ص63 بتصرف.

[3]- نظرات في التراث اللغوي العربي: ص129.

[4]- ينظر: المنطق الحديث ومناهج البحث: ص113- 115، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج: ص717.

[5]- النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها: ص90 بتصرف يسير.

[6]- ينظر: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث: ص126 بتصرف.

[7]- ينظر: اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج: ص160.

[8]- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ص26، وينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: ص43-44.

ومعنى ذلك أن الافتراض يمثل حدسًا بالقانون الذي تخضع له الظواهر، وهو أمر مهم في إدراك العلاقات اللغوية؛ إذ لا قيمة للملاحظات إلا إذا وجدت مرحلة الفروض؛ لأنها السبيل إلى سد النقص في الملاحظة والبرهنة عليها[1]. يقول دي بوجراند: "فاذا اطَّرحنا العنصر التقويمي من النحو التقليدي فلا يمكن للسانيات أن تتقدم كثيرًا إلى ما وراء الوصف، بل إن التفسير نفسه سيضطر في النهاية أن يعلل لقيمة ما وراء دوافع المتكلم من أحكام تتصل بانتقاء الخيارات اللغوية"[2].

وترتب على ذلك أن "جانبًا كبيرًا من النظام هو نتيجة تصور ذهني وجهد عقلي قام به النحاة، ويعني أيضًا أن الاستعمال سيُحكم هو الآخر بالفروض التي يضعها النحاة لوصفهم الأنظمة المسيرة للظاهرة اللغوية"[3].

وجدير بالذكر أن المتأمل لأكثر فرضيات النحاة – وبخاصة الخليل وسيبويه ومن اقتفى أثرهما– يجد أنها مفاهيم ذهنية مرتبطة بالواقع الاستعمالي، وليست عمليات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة، تكشف بحق عن اعتبارات لسانية متسقة مع روح اللغة، يدركها الحس قبل الذهن، فتظهر إتقان قواعدها ولطائف أحكامها وفق تصور كلي لحقيقة اللغة، وتبرز أيضا عمق الدلالات العقلية في التفكير النحوي العربي، وتتجلى فيها أساليب النحاة وقدراتهم في التفسير والتحليل للظواهر النحوية، التي تهدف إلى اكتشاف أسرار بنيتها التحتية وإظهار قصد المتكلم[4].

فالخليل كان ينظر إلى العلل بوصفها "مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم "نظام" اللغة العربية وتناسق عناصرها. كل ذلك بغض النظر عن كون ما يهتدي إليه النحوي منها هو ما يقصده الناطقون باللغة على السجية والطبع أم لا، والمهم أنه أمر محتمل، لا يمكن رفضه إلا إذا عُوض بما هو أليق منه"[5].

---

[1]- ينظر: المنطق الحديث ومناهج البحث ص107- 108.

[2]- النص والخطاب والإجراء: ص562.

[3]- جدل النص والقاعدة: ص86.

[4]- ينظر: القياس في النحو العربي: ص47، العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة: ص27.

[5]- نظرات في التراث اللغوي العربي: ص118. فقد روى الزجاجي ت 377هـ عن بعض شيوخه: " أن الخليل بن أحمد - رحمه الله تعالى- سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها، أم اخترعتها من نفسك؟ فقال:

ومن ثم، فإن الافتراض اجتهاد في فهم النص، وإدراك معانيه، وتقريب المعنى المراد إلى ذهن المخاطب. أو بعبارة أخرى: يهدف إلى تحقيق أمرين:

أولهما: البحث عن الخصائص العامة للغة، وتحقيق نظرة شاملة إلى نظامها، والكشف عن منطقه الداخلي[1].

والآخر: تفسير لساني يكشف عن أثر الوظيفة التواصلية في بناء الخطاب. فالمرسِل والمرسَل إليه في كل خطاب ينطلقان من "معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهما، فتشكل هاته الافتراضات الخلفية التواصلية لتحقيق النجاح في عملية التواصل؛ أي الوصول إلى تأويل الخطاب وقصد المخاطب تأويلًا صحيحًا، وبالتالي الوصول إلى القصد والغاية"[2].

إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما علَّلتُه منه. فإن أكن أصبتُ العلة، فهو الذي التمست... فإن سنح لغيري علةٌ لما علَّلتُه من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأت بها" 1الإيضاح في علل النحو: ص65، 66.

[1]- ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: ص118.

[2]- علاقة التأويل بالسياق: ص235.

المبحث الأول: الأبعاد الوظيفية لفرضية معنى الشرط

يقودنا التمهيد إلى نتيجة واضحة؛ مفادها: أن الدرس النحوي العربي القديم وظَّف أهم المبادئ التي قامت عليها اللسانيات الوظيفية؛ وهو تجاوز الوصف إلى التفسير المقترن بالقدرة التواصلية للمتكلم والسامع، واكتساب اللغة[1]. أو بصفة أخرى: كان النحاة حريصين على دراسة اللغة وفق مفاهيم استعمالية تنبثق من تداولية الظاهرة اللغوية في ضوء العلاقة بين طرفي الخطاب، مع الأخذ في الاعتبار المبادئ التركيبية التي تنبئ عن شمولية القاعدة[2].

وفرضية معنى الشرط إحدى المفاهيم الاستعمالية التي تشير إلى المنحى الوظيفي في الموروث النحوي العربي؛ حيث دعمت بشكل واضح تداولية اللغة؛ ذلك أنها تعدُّ قناة اتصال بين المتكلم والمتلقي. ومن ثم، ساعدت على تداولية الاستعمال بتحقيق مقبوليته لدى المتلقي.

أو بصفة أخرى: أسهمت في وصف القدرة التواصلية للمتكلم والمخاطب؛ سعيًا إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفاية: النفسية والتداولية والنمطية[3]؛ إذ إن وظيفتها في العملية التداولية "تقوم على محورين مهمين من محاور وضع القاعدة؛ وهما: المتكلم الذي يتفاعل مع الأنماط اللغوية التي تخرج عن القاعدة؛ لأنها شكلت جزءًا من طابعه الذهني، والمتلقي الذي يتقبل تلك الاستعمالات التي يتقبلها بفضل وجود المسوغات التي جعلتها قريبة من المتلقي حين شكلت عنده جزءًا من الصورة الذهنية لكل أداء لغوي يتلقاه"[4].

كما دعمت شمولية القاعدة ومرونتها في تقبُّل الاستعمالات ذات الصلة بالقاعدة، والخروج من كثير من الإشكالات التي واجهت النحاة في عملية التقعيد لظواهر اللغة. فقد ساعدت – بالإضافة إلى التعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي[5]– على

---

[1]- ينظر: المنحي الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: ص45.

[2]- ينظر: علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية: ص124.

[3]- ينظر: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: ص9.

[4]- المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال: ص56.

[5]- ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ص16.

الكشف عن علاقات مفردات الاستعمال بعضها ببعض من أجل عدم إقصائه أو وصفه بالشذوذ، من خلال "سيناريو يحدد الكوامن والمشخصات التي تكتنف الموقف الكلامي؛ سعيًا نحو ربط النحو بمحيطه الحيوي، وجعله وظيفيًّا موافقًا مقنعًا"[1].

وهذا واضح في توظيف النحاة – على اختلاف مذاهبهم– لفرضية معنى الشرط في تسويغ مقبولية بعض الظواهر التركيبية، والكشف عن مقاصدها غير المعلنة. ومن نماذجه:

قول سيبويه ت180هـ: "وسألتُه عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء ها هنا، والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبدُ الله فله درهمان؟ فقال: إنَّما يحسن في الذي؛ لأنه جعل الآخر جوابًا للأوَّل، وجعل الأول به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ها هنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان. وإن شاء قال: الذي يأتيني له درهمان، كما تقول: عبد الله له درهمان، غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاء وإن لم يُجزم، لأنَّه صلة"[2].

وقول الفراء ت207هـ: "إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما)... كانت جزاءً ولم تكن استفهامًا. فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء... فإذا كانت استفهامًا رفعت الفعل الذي يلي أين وكيف، ثُمَّ تجزم الفعل الثاني ليكون جوابًا للاستفهام، بمعنى الجزاء كما قال الله تبارك وتعالى: {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ}، ثُمَّ أجاب الاستفهام بالجزم فقال– تبارك وتعالى– {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ}"[3].

وذهب الكوفيون في مسألة تقديم الحال على عاملها إلى أنها إن كانت "من مرفوع ظاهر تأخَّرت وتوسطت، والرافع قبلها، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا، فلا يجوز:

[1]- ينظر: الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي: ص147.

[2]- الكتاب: ج3ص102.

[3]- معاني القرآن: ج1ص85- 86.

راكبًا جاء زيد؛ لأنها عندهم في معنى الشرط، فيؤول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة"[1].

واعتل السيرافي ت368هـ بهذه الفرضية في توجيه العطف بـ "أو" بعد "سواء"، رغم اقتضائها لشيئين فصاعدًا، و"أو" تكون لأحد الشيئين أو الأشياء، بقوله: "وأما "أو" فدخلت في الفعلين لما فيها من معنى المجازاة. فإذا قلت: سواء على قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما على سواء. ويصير معنى "أو" إلى معنى الجزاء في قولك: "اضربه مات أو عاش"، كأنه قال: اضربه إن مات من ضربك أو عاش"[2].

وقال ابن الوراق ت381هـ: "واعلم أن جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، إنما الجزم؛ لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط، ألا ترى أن قولك: أين بيتك أزرْك؟ معناه: إن تعلمني بيتك أزرْك، وكذلك إذا قلت: ائتني أكرمْك، وكذلك: لا تأتني أضربْك، معناه: إن تأتني أضربْك، وليت زيدًا عندنا نكرمْه، معناه: لو كان زيد عندنا أكرمناه"[3].

وقال ابن جني ت392هـ: "فإن قال قائل: فلِمَ دخلت الفاء في جواب أمَّا؟ فالجواب أنها إنما دخلت في الجواب لما في أمَّا من معنى الشرط، وذلك أنك إذا قلت: أما زيد فمنطلق، فمعناه: مهما يقع من شيء فزيد منطلق"[4].

وذهب الزمخشري ت538هـ إلى أن من مرجحات نصب الاسم أن يقع بعد إذا الزمانية وحيث، "وبعده فعل واقع على ضميره، فيختار فيه النصب، وذلك نحو قولك: "إذا زيدًا تلقاه فأكرمه"، و"حيث زيدًا تجده فأعطه"؛ لأن فيهما معنى المجازاة. والمجازاة إنما تكون بالفعل، فلما كان الموضع موضع فعل، اختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر"[5].

---

[1]- همع الهوامع:ج2ص309، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:ج1ص203.

[2]- شرح كتاب سيبويه: ج3ص436، وينظر: حاشية الصبان:ج3ص146.

[3]- علل النحو: ص441، وينظر: اللمع في العربية: ص135.

[4]- سر صناعة الإعراب: ج1ص266.

[5]- ابن يعيش، شرح المفصل:ج1ص410، وينظر: ابن مالك، شرح التسهيل:ج2ص142.

وهو في ترجيحه النصب تابع لسيبويه، في قوله: "ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا فى القياس: إذا، وحيثُ. تقول: إذا عبد الله تلَقْاه فأكرمه، وحيث زيدًا تجدهُ فأَكرمْه؛ لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة"[1].

وقال السهيلي ت581هـ: "فإن قيل: فلم جاء بلفظ الماضي- أعني قوله: (أَأَنْذَرْتَهُمْ)، وكذلك: (أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ)، و"أقام زيد أم قعد"- ولم يجئ بلفظ الحال ولا المستقبل؟ فالجواب...أن في الكلام معنى الشرط، والشرط يقع بعده المستقبل بلفظ الماضي، تقول: إن قام زيد غدًا قمت، وههنا يتقدر ذلك المعنى، كأنك قلت: إن قام زيد أو قعد لم أباله، ولا ينفع القوم إن أنذرتهم أو لم تنذرهم؛ فلذلك جاء بلفظ الماضي"[2].

والمتأمل لهذه النقول- وغيرها كثير- يلاحظ أن النحاة قد وظفوا فرضية معنى الشرط في تفسير الظواهر النحوية من أجل إنجاح العملية التواصلية، وذلك من خلال تحقيق الأبعاد الآتية:

أولًا: البعد التعليمي:

لا شك أن البعد التعليمي أحد دواعي نشأة علم النحو- بعد دخول غير العرب الإسلام- صيانة للقرآن الكريم من اللحن والحفاظ على لغة العرب من التغيير؛ إذ إن "خروج القبائل مع الجيوش الإسلامية داعية معربة الأقاليم المفتوحة أحدث تغيرًا لغويًّا، وظهرت عند المستعربين ظواهر جديدة أزعجت الحس اللغوي لمن كان قد أعجب بالعربية البدوية ومن وجد في لغة القرآن الكريم اللغة المثلى والنموذج الممتاز للتعبير اللغوي"[3]. قال د. تمام حسان: "الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ، فرضت على هذا النحو أن يتَّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي"[4].

---

[1]- الكتاب: ج1ص106- 107.

[2]- نتائج الفكر في النحو: ص334.

[3]- د. محمود فهمى حجازى، علم اللغة العربية: ص256.

[4]- اللغة العربية معناها ومبناها: ص13.

وقد كان ذلك دافعًا لبروز أفكار وتصورات طرحها النحاة للربط بين القاعدة والاستعمال وإقناع المتعلِّمين باتساق العلاقة بينهما؛ إذ إن "التعليم بطبيعته يرتبط بمعيارين: الأول: صورة مجردة للتراكيب والأبنية، وهي ما تسمى القواعد، يصوغ وفقها المتعلم أبنية وتراكيب من إنشائه بعد الاستئناس بنماذج دالة. والثاني: اعتماد القاعدة مقياسًا من مقاييس الصواب يستند إليها المعلم؛ ولهذا فمن المألوف أن يتسلح المعلم بالعلل التي تبرهن صحة ما يعلمه وفق سن المتعلم الذي تقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل، لماذا كذا؟ ولماذا؟ و..."[1].

وتعد فرضية معنى الشرط أحد نواتج هذا البعد التعليمي، فقد لعبت دورًا كبيرًا في التواصل بين المعلِّم والمتعلم؛ إذ كانت إحدى أدوات المعلِّم في "الإيضاح وبيان أسباب كل ظاهرة، والإجابة عن استفسار كل متعلم عما يشكل عليه"[2]. وهذا يعني بالضرورة أن الدرس النحوي القديم انطلق "في دراسته للغة على أساس البعد الوظيفي للنحو في تعليم اللغات وتعلمها انطلاقًا من المبدأ الأساس للغة، وهو التفاهم والتواصل في بيئة لغوية بين جميع أفرادها"[3].

ومن ثم يمكن القول إن فرضية معنى الشرط إجراء وظيفي يسعى إلى إنجاح العملية التواصلية بين المعلم والمتعلم، وإظهار شمولية النظام النحوي ومرونته من حيث اطراد قواعده وانسجامها.

ثانيًا: الكفاية اللغوية:

لعبت المفاهيم التفسيرية – وبخاصة فرضية معنى الشرط– دورًا كبيرًا في امتلاك المتكلم للكفاية اللغوية المعبرة عن الجانب الداخلي للغة، الذي يرتبط بالقدرات الأساسية للعقل الإنساني، التي تجعله قادرًا على توليد جمل لم يسمعها من قبل للتعبير عما يدور في ذهنه[4].

[1]- نظرية التعليل في النحو العربي: ص100- 101.

[2]- نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ص102.

[3]- علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات: ص16.

[4]- ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: ص125.

يقول د. الراجحي: "وهذه الأفكار هي التي ظهرت بعد ذلك عند تشومسكي تحت اسم البنية العميقة والبنية السطحية. ولما كانت البنية العميقة تعبر عن المعنى في كل اللغات فإنها تعكس أشكال الفكر الإنساني، وعلينا أن نعرف كيف تتحول هذه البنية إلى كلام على السطح، وهذا هو الأصل في النحو التحويلي الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح... والذي لا شك فيه أن الاهتمام بالجانب الداخلي للغة لا بد أن يعتمد على عدد من الافتراضات الأساسية التي تكون البنية العميقة للغة، وهو شيء يذكرنا بتأكيد تشومسكي على الجانب الحدسي في العمل اللغوي"[1].

وفي سبيل تحقيق هذه الكفاية استخدم النحاة الأوائل فرضية معنى الشرط – كغيرها من المفاهيم التفسيرية العامة– في تحقيق نظرة شاملة، تسمح بتجاوز شتات الجزئيات وتستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر، في سبيل تحقيق لغة نموذجية مطردة القواعد[2]، وبفضل تعلمها يتزود المتكلم بشروط الكفاية اللغوية التي توصله إلى الالتحاق بأهل اللغة وانتحاء سمت كلامهم[3].

وهذا الهدف واضح في تعريفاتهم للنحو، ومن ذلك تعريف ابن السراج: "النحو إنما أُريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلَّمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[4]، وتعريف ابن جني: "النحو هو انتحاء سمت كلام العرب... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها"[5]، وتعريف السكاكي: "علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقًا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[6].

---

[1] - السابق: ص124-125.

[2] - ينظر: نظرات في التراث اللغوي العربي: ص129.

[3] - ينظر: السابق: ص131، الأساس المعرفي للغويات العربية: ص57.

[4] - الأصول: ج1ص 35.

[5] - الخصائص: ج1ص35.

[6] - مفتاح العلوم: ص75.

ودلالة هذا أن النحاة سعوا إلى "تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثًا عن اندراجهما في نظام متكامل رغم اختلاف معطياته، متماسك رغم تنوع مكوناته أو محاولة لوضع جهاز تفسيري نظري يعقلن ما قد يبدو فوضويًّا، ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأغراض مختلفة إلى نمط موحَّد يفي بكل كلام مهما كانت دواعيه وغاياته ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه"[1].

وهذا يعني أن النحاة استكملوا بهذه المفاهيم التفسيرية أدوات بناء النظرية النحوية، بما يحقق لها الشمولية والاطراد والمواءمة بين القاعدة وما شذَّ عنها من استعمالات فصيحة، ويميط عنها التناقض، ويحقق لها شروط الصحة والسلامة؛ ليُمنح المتكلم القدرة والكفاءة اللغوية على التواصل؛ حيث إن هذه المفاهيم تعوض عن نقص الاستقراء الذي بُنيت عليه القاعده، وتبرهن على صحتها من جهة أخرى[2].

ثالثًا: تحقيق القدرة التواصلية بين المتكلم والمخاطب:

الناظر في المفاهيم والفرضيات التداولية التي بُنيت عليها المنظومة النحوية التراثية– وبخاصة فرضية معنى الشرط– يجد أن النحاة قد سبروا أغوار العملية التواصلية، فتبينوا خصائصها ووقفوا على مبادئها، وبخاصة مبدآ القصد والإفادة[3]. الأمر الذي جعلهم يصرِّحون بتداولية المتكلم والمخاطب باعتبار أن الأول هو منتج الكلام والمتحكم في شكل البنية التي يطوعها لمراده ومقصده، وأن الآخر هو المفكك للظواهر الأسلوبية للخطاب للوقوف على قيمة الفائدة التي يريد المتكلم إيصالها، وهو ما جعل أطراف الخطاب وأحواله جزءًا من منظومة القواعد النحوية[4].

---

[1] - نظرات في التراث اللغوي العربي: ص131.

[2] - ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي: ص99، المسوغات النحوية: ص29.

[3] - مبدآ القصد والإفادة من أهم المبادئ التي ارتكز عليها التداوليون؛ حيث يختص مبدأ الإفادة بالمخاطب، ويراد به عند التداوليين حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده. ويختص مبدأ القصد بالمتكلم، ويراد به الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. وتعد هذه الغاية قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، وهي المعاني التي تعرف عليها المعاصرون باسم القصدية. ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ص200،186- 201.

[4] - ينظر: علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية: ص125، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في في كتاب سيبويه: ص228.

وقد ترتب على ذلك أمران: أحدهما: ظهور مصطلحات في كتب النحاة – تعنى بقصدية المتكلم– تعدُّ إرهاصًا لما أثبته التداوليون، نحو: إرادة المتكلم[1]، وغرضه[2]، وقصده[3]، ومراده[4]. قال الآمدي ت631هـ: "إن دلالة الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته"[5]. وقال ابن القيم ت751هـ: "والتعويل في الحكم على قصد المتكلم، والألفاظ لم تقصد لنفسها، وإنما هي مقصودة للمعاني، والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم"[6].

والآخر: ظهور مفاهيم ذات علاقة بإفادة المخاطب؛ حيث أدركوا في أثناء عملية التقعيد دور المخاطَب في عملية الاتصال الكلامي، بل إن بعضهم جعله الباعث إلى مقصد المتكلم ومراده. قال الجاحظ ت255هـ: "وللعرب إقدام على الكلام، ثقة بفهم أصحابهم عنهم"[7]. وأرجع الثعالبي ت429هـ إقدام العرب في كلامهم إلى ثقتهم بفهم المخاطَب[8].

وعوَّل البطليوسي ت521هـ على فهم السامع بقوله: "وصناعة النحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني، وقد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء، وهو في المعنى مسند إلى شيء آخر، إذا علم المخاطَب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة"[9].

---

[1]- ينظر: شرح درة الغواص: ص308، شرح المفصل: ج2ص148، مغني اللبيب: ص219، المقاصد النحوية: ج3ص1297، عروس الأفراح: ج1ص518.

[2] - ينظر: رسائل في اللغة: ص258، الخصائص:ج 2ص380، شرح المفصل: ج4ص307، أمالي ابن الحاجب: ج1ص403، شرح التصريح: ج1ص379.

[3] - ينظر: شرح كتاب سيبويه: ج2ص318، الخصائص: ج2ص380، الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: 1/ 14، نتائج الفكر: ص335، الإيضاح في علوم البلاغة: ج1ص 88.

[4] - ينظر: شرح المفصل: ج2ص83، أمالي ابن الحاجب: ج2ص763، شرح التسهيل: ج2ص261، التذييل: ج8ص132، عروس الأفراح: ج2ص13.

[5] - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: ج1ص14.

[6] - إعلام الموقعين عن رب العالمين: ج1ص166.

[7] - الحيوان: ج5ص16.

[8] - ينظر: فقه اللغة وسر العربية: ص: 232،222، 255.

[9] - ينظر: رسائل في اللغة: ص: 258، 259.

وقال السهيلي: "اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم، يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم"[1]. وقال أيضًا: "ثم لما كان المخاطَب مشاركًا للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطَب، ولولا المخاطَب ما كان كلام المتكلم لفظًا مسموعًا، ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر"[2].

وقال النيلي: "الغرض المطلوب هو إفهام المخاطَب، واللفظ إنما وضع للإفادة، فإذا فات لم يكن في التخاطب فائدة"[3].

وهذا يعني أن النظر التداولي قد طبع بحث كثير من النحويين العرب، فلم تكن معالجتهم النحوية للجملة بعيدة عن عملية التواصل؛ فقد تجاوزوا حدود الوضع اللغوي المجرد إلى "فهم اللغة في سياق الاستعمال المتجدد بتجدد مقاصد المتكلمين، يستند فيه المتخاطبون إلى الوضع اللغوي، ويتجاوزونه تلبية لمقاصدهم وأغراضهم الدلالية"[4]. فقد كانوا على وعي تام بأن "النظام اللغوي وُجد لكي يفيد ويبلغ أغراض المتكلم ومقاصده للمخاطب، فهو وسيلة تبليغ، جوهره الإفادة"[5].

ومن ثم، راعت قواعدهم – من أجل الحفاظ على ثبوتها وشموليتها– تداولية الاستعمال وسياقاته وظروف التخاطب ومتطلباته.

[1] - نتائج الفكر في النحو: ص170.

[2] - السابق: ص172.

[3] - الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ق1 ج1 ص790 بتصرف يسير.

[4] - التداولية: دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف: ص1.

[5] - مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية: ص43.

المبحث الثاني

انعكاسات فرضية معنى الشرط على علاقات الكلم في التركيب النحوي

ثمة طائفة من القضايا والعلاقات التركيبية التي وجهها النحاة في ضوء فرضية معنى الشرط، مرتكزين على الأفق المعرفي للمخاطب بغية تيسير عملية التواصل، والكشف عن المقاصد غير المعلنة، ورصد التفاعل بين البنية السطحية والعميقة.

ويعدُّ هذا الإجراء المعرفي أهم مرتكزات النحاة في عملية التقعيد النحوي، بل يعد أساسًا من الأسس التي قام عليه البناء النحوي؛ لأنه يعكس أمرين في غاية الأهمية؛ " أولهما: مرونة القاعدة النحوية في تقبُّل الأداءات اللغوية المنبثقة من الجانب التواصلي بين المتكلم والمخاطب المعتمدة على الاستعمال اللغوي في فهم المعنى، والآخر: أن النحاة حرصوا على وضع قواعد تنبثق في أساسها من السياق الاستعمالي، وتبتعد في الأغلب عن التأويلات والتفسيرات غير المنطقية"[1].

وقد حفظ لنا التراث النحوي عددًا كبيرًا من المسائل التي كشفت عن أهمية فرضية معنى الشرط وتشعب قضاياها في عملية التقعيد النحوي. وهذا الموضوع كثير متَّسع، لا يمكن استيفاء كل مسائله هنا؛ ولذا آثرت– لئلا يطول البحث– انتقاء بعضها؛ لأتمكن من الإحاطة بقضاياها في أبواب النحو المختلفة.

مسألة (1): إعراب"أيّ" الموصولة في حال إضافتها وحذف صدر صلتها

ذهب جمهور النحاة إلى أن "أيًّا" الموصولة معربة في جميع أحوالها إلا في حال أن تكون مضافة، وصدر صلتها محذوف[2]، نحو قوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا} [مريم: 69]، وقول الشاعر[3]:

1- علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية: ص102-103.

2- لأي الموصولة- إذا كانت صلتها جملة اسمية والخبر فيها مفرد- أربعة أحوال: أحدها أن تُضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: ساعد أيَّهم قائم، والثاني ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: ساعد أيًّا قائم، والثالث ألا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: ساعد أيًّا هو قائم، والرابع أن تُضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: ساعد أيُّهم قائم. ينظر: تمهيد القواعد: ج2ص707، همع الهوامع: ج1ص349-350.

3- من المتقارب. نسبه أبو عمرو الشيباني إلى غسان بن وعلة، في : كتاب الجيم: ج2ص264، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: ج3ص166، المقاصد النحوية: ج1ص400، خزانة الأدب: ج6ص61.

إذا مـــــا أَتَيْـــــتَ بَنِـــــي مالـــــكٍ فَسَـــــلِّمْ علـــــى أيُّهُـــــم أَفْضَـــــلُ

حيث وقع الخلاف في هذه الحال على مذهبين:

المذهب الأول– وهو مذهب سيبويه والجمهور– أنها مبنية على الضم؛ لشدة افتقارها إلى ذلك المبتدأ المحذوف، وهذا استلزم بناءها، فصارت بمنزلة من قبلُ ومن بعدُ[1]. قال سيبويه: "وأرى قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ... ففعلوا ذلك بأيُّهم حين جاء مجيئا لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا...وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضلُ فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يدخلَ هو... فلما كانت أخواته مفارِقة له لا تُستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلا قليلا"[2].

المذهب الثاني– وهو مذهب الخليل ويونس والكوفيين[3]– أنها معربة في هذه الصورة، كما في الصور الثلاث الأخرى[4]. وأدلتهم في هذا الحكم سماعية وقياسية:

أما السماعية فتتمثل في أمرين، أحدهما: قراءة أيهم منصوب بالفعل الذي قبله[5]. قال سيبويه: "وحدثنا هارون أن ناسًا، وهم الكوفيون يقرءونها: "ثم لننزِعنَّ من كل شيعةٍ أيَّهم أشدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عتيّا"، وهي لغة جيدة، نصبوها، كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيِّهم أفضلُ"[6].

1- ينظر: التخمير: ج2ص193، همع الهوامع:ج1ص349.

2- ينظر: الكتاب: ج2ص400 بتصرف.

3- قال الخليل بن أحمد- فيما حكاه عنه سيبويه - إنه مرفوع على الحكاية، والمعنى عنده: ثم لننزعنَّ من كل شيعة الذي يقال من أجل عتوّه أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيًّا، وأيهم في قوله استفهام. وقال يونس: لننزعن بمنزلة الأفعال التي تلغى، فرفع أيهم بالابتداء، وهي في هذا القول استفهامية، والمعنى: لننزعن من كل قوم تشايعوا لينظروا أيُّهم أشد على الرحمن عتيا. وقال الكسائي: لننزعنَّ واقعة على المعنى كما تقول: لبست من الثياب، وأكلت من الطعام، ولم يقع لننزعن على أيّهم فينصبها. وقال الفراء: معنى لننزعن لننادين. ينظر: النحاس، إعراب القرآن:ج3ص17، التخمير: ج2ص193- 194.

4- ينظر: همع الهوامع: ج1ص350.

5- قراءة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء وهارون القارئ ورواية عن يعقوب. ينظر: الكشاف: ج3ص34، الإنصاف: ج2ص584، المقاصد الشافية: ج1ص514.

6- الكتاب: ج2ص399.

والآخر: ما روي عن الجرمي أنه قال: "خرجت من الخندق- يعني: خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدًا يقول: اضرب أيُّهم أفضل، أي كلهم ينصب"[1].

وأما من جهة القياس فإنها لا تنفك عن الإضافة لفظًا أو تقديرًا[2]؛ والإضافة من خصائص الاسم، إذا لازمت كلمة عارضت ما فيه من شبه الحرف الذي هو موجب البناء، فلم يقو على بنائها، ومكنتها في باب الاسمية، وبقيت على ما هو الأصل في الاسم، وهو الإعراب[3]. ومما يستدل به على إعراب " أيّ" ما قاله سيبويه: "وسألتُ الخليل رحمه الله عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي"[4].

وقال ابن هشام: "وإنما أعرب اللذان، واللتان، وأي الموصولة في نحو: اضرب أيهم أساء؛ لضعف الشبه بما عارضه من المجيء على صورة التثنية، ومن لزوم الإضافة"[5].

ورغم إجماع أصحاب هذا الرأي على إعرابها، فإنهم اختلفوا في تخريجه، ولن أتطرق إلى ذكر هذا الخلاف هنا؛ فقد تضمنته كتب النحو والتفسير. وما يهمني هنا أن أتطرق إلى أحد هذه التخريجات التي قلَّما أشارت إليه كتب النحو- وله علاقة وطيدة بموضوع هذا البحث- وهو ما ذكره أبو جعفر النحاس عن أبي بكر بن شقير أن بعض الكوفيين يذهب إلى أن (أيهم) فيها معنى الشرط والمجازاة، "فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى: ثم لننزعن من كلِّ فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول: ضربت القوم أيّهم غضب، والمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا"[6].

---

[1]- شرح كتاب سيبويه: ج3ص165، وينظر: الإنصاف: ج2ص585، ابن يعيش، شرح المفصل: ج2ص383.

[2]- ينظر: الإنصاف: ج2ص586.

[3]- ينظر: شرح الأشموني: ج1ص43، شرح التصريح: ج1ص692.

[4]- الكتاب: ج2ص398.

[5]- أوضح المسالك:ج1ص59، شرح الأشمونى:ج1ص43.

[6]- إعراب القرآن: ج3ص17، وينظر: البحر المحيط:ج 7ص287.

ومفاده أن أيًّا في هذه الصورة– أعني: عند إضافتها مع حذف صدر صلتها– اسم موصول معرب –كما في بقية أحوالها– متضمنة معنى الشرط، ومن ثم لم يتسلط عليها الفعل الذي قبلها؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله[1].

ورجح الخوارزمي ت617هـ هذا المذهب بقوله: "أي غير مبني ها هنا، إنما هو مرتفع بالابتداء، وهو بمنزلة الشرط والجزاء مقدَّم، تقديره: أيُّهم أشدُّ على الرحمن عتيا فلننزعنَّه، ثم إن الدليل على أن أيُّهم ها هنا معرب أن أيًّا في حال الإعراب مفرد، فلو بُني في حال الإضافة للزم من ذلك عكس الحقيقة، وهذا لأن المبني إذا أضيف أُعرب، فإذا أفرد عن الإضافة بُني"[2].

أو بعبارة أخرى: حملوها على معنى الشرط فرارًا من أن يجعلوا ضمتها ضمة بناء، كما ذهب إلى ذلك سيبويه؛ لئلا تبنى وهي مضافة، فالإضافة تمكن الاسم في الاسمية، وإذا تمكن وجب إعرابه؛ لأنه بَعُد بالإضافة من شبه الحرف الموجب للبناء[3]. وما يقوي هذا القول أن سيبويه قد أعرب أيًّا، وهي منفردة؛ لأنها تضاف. وهذا أدعى إلى القول بإعرابها وهي مضافة[4]. فضلًا عن أنهم قد وافقوا مذهب الكوفيين الذي يمنع ضم أيهم مطلقًا إلا في موضع رفع سواء حذف صدر صلتها أو لم يحذف[5].

مسألة (2): العطف بفاء السببية من روابط الجملة الواقعة خبرًا بالمبتدأ

عدَّ ابن عصفور ت669هـ عطف جملة بالفاء السببية فيها ضمير يعود إلى المبتدأ على جملة خالية منه، وهي خبر المبتدأ من روابط الجملة الواقعة خبرًا بالمبتدأ، وذلك في قوله: "والجملة تنقسم قسمين اسمية وفعلية، ويشترط فيهما أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ، إما ضمير يعود على المبتدأ أو تكرير المبتدأ بلفظه أو إشارة إليه... أو عموم يدخل تحته المبتدأ أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير

[1]- ينظر: مشكل إعراب القران: ج2ص460.

[2]- التخمير: ج2ص194بتصرف، وينظر: النحاس، إعراب القرآن:ج3ص17.

[3]- د. حماد بن محمد الثمالي، أي الموصولة في الدرس النحوي: ص642.

[4]- ينظر: النحاس، إعراب القرآن: ج3ص17.

[5]- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه:ج3ص165،ابن يعيش، شرح المفصل: ج2ص382.

عائد على المبتدأ معطوفة عليها بالفاء... هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى، فإن كانت إياه لم تحتج إلى رابط"[1].

وقد ذهب بعض النحاة مذهب ابن عصفور، واعتلوا لذلك بأن العطف بالفاء التي للسببية فيه معنى الشرط، وهو ما جعل الجملتين في نظم جملة واحدة، يكتفى بضمير إحداهما، كما في الجملة الشرطية، يكتفى فيها بضمير الشرط أو الجزاء، فإذا قلت: سعد جاءت هند فأكرمها، فالربط واقع بالضمير الذي في الجملة الثانية؛ لأنهما تنزلتا منزلة: سعد إذا جاءت هند أكرمها[2].

ونص على ذلك ابن أبي الربيع ت688هـ بقوله: "ويجرى مجرى الشرط والجزاء الجملتان إذا عطفتَ إحداهما على الأخرى بالفاء السببية، وقد وقعتا في موضع الخبر للمبتدأ، نحو قولك: عمر يطير الذباب فيغضبُ؛ لأن المعنى معنى الشرط والجزاء، فهو في معنى: زيد إن يطر الذباب يغضبْ، فلما اكتفي في هاتين الجملتين بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة اكتُفي به فيما هو في معناها"[3].

وتأتي وجاهة حمل هذا الأسلوب على معنى الشرط من أن جملتي الشرط والجواب إذا وقعتا في موقع الخبر يُكتفى فيهما بضمير واحد؛ لأنهما بمنزلة جملة واحدة. قال ابن أبي الربيع: "إذا كان الخبر شرطا وجزاء...فلا بد من ضمير يقع به الربط بين المبتدأ وخبره، وذلك الضمير تارة يكون في الجملة الأولى وتارة يكون في الجملة الثانية، فتقول: زيدٌ إن تكرمْه يُكرمْك عمرو، وتقول: زيدٌ إن تكرم عمرًا يكرمْك هو، وإذا كان الضمير في الجملتين فالربط وقع بأحدهما والآخر جاء لمقتضى الكلام، ويكون بمنزلة الجملة الواحدة إذا كان فيهما ضميران أو أكثر، نحو قولك: أخوك أكرمتُهُ في داره، وزيد ضربته بسيفه، فلم يأت الضميران لربط الخبر بالمبتدأ، لو جئت بأحدهما لكان خبرا عن زيد، وإنما جئت بالضميرين لمكان المعنى"[4].

---

[1]- المقرب: ج1ص83.

[2]- ينظر: ارتشاف الضرب: ج3ص1117، توضيح المقاصد: ج1ص475- 476، مغني اللبيب: ص:651، المقاصد النحوية: ج4ص1944، شرح التصريح: ج2ص163، همع الهوامع: ج1ص373.

[3]- ينظر: ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي: ج1ص558 بتصرف.

[4]- السابق: ج1ص557.

وكان هذا أيضا مذهب أبي علي الشلوبين ت645هـ في توجيه رواية مَن رفَعَ "البين" من قول الشاعر[1]:

إن الخليطَ أجَدَّ البين، فانفَرقا وعُلِّق القلب من أسماءَ ما عَلِقا

حيث ذهب إلى أن "البين" فاعل بـ"أجد"، والضمير العائد إلى اسم إن – الخليط– مستتر في "انفرقا"، وجاز لارتباطهما بالفاء[2]؛ لأن المعنى فيه معنى الشرط؛ والتقدير: إن الخليط لما جدَّ البين انفرقا[3].

وقد أشار بعض النحاة إلى هذا الرابط عند توجيه قول الشاعر[4]:

وإنسانُ عيني يَحْسِرُ الماءُ تارةً فيبدو وتاراتٍ يَجُمُّ فيغرَقُ

إذ خرَّجه على أن الرابط هو عطف جملة صالحة للإخبار بها عن المبتدأ "إنسان عيني"؛ لاحتوائها على ضمير يعود عليه على جملة غير صالحة لذلك لعدم اشتمالها على ذلك الضمير، فاكتُفي بالربط الذي في المعطوف؛ ذلك أن فاء السببية نزَّلت الجملتين منزلة جملة واحدة، كجملتي الشرط والجزاء إذا وقعتا في موضع الخبر[5].

ولعل ما يقوي صحة هذا التخريج أن بعض النحاة حمل هذا البيت على حذف "إن" الشرطية؛ أي: إن يحسر الماء، فلما حذفت الأداة ارتفع الفعل، والشرط لا يشترط فيه إذا وقع خبرا أن يكون الرابط في جملة الشرط، فقد يكون في جملة الجواب، نحو: عمر إن تقم هند يغضب[6].

---

[1]- من البسيط، وهو مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى يمدح فيها هرم بن سنان. ينظر: أبو العباس ثعلب، شرح شعر زهير بن أبي سُلمى: ص38.

[2]- ينظر: التذييل والتكميل:ج3ص15، المقاصد الشافية: ج1ص475.

[3]- ينظر: البسيط:ج1ص558.

[4]- من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه: ص180.

[5]- التذييل والتكميل:ج4ص33. وهناك توجيهان آخران، أحدهما: أن تكون الألف واللام أغنت عن الرابط وقامت مقام الضمير؛ والأصل: وإنسان عيني يحسر ماؤه، ولا يريد بالماء مطلق الماء ولا عموم الماء، وإنما يريد ماء إنسان عينه. والثاني: أن يكون الضمير محذوفًا لدلالة المعنى عليه، والتقدير: يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه. ينظر: مغني اللبيب: ص651، المقاصد النحوية:ج4ص1944، شرح أبيات مغني اللبيب:ج7ص80.

[6]- ينظر: ارتشاف الضرب:ج4ص1884، توضيح المقاصد :ج3ص1289، المقاصد النحوية:ج4ص1944، شرح أبيات مغني اللبيب: ج7ص79.

مسألة (3): اقتران الخبر بالفاء

أجاز النحاة اقتران الخبر بالفاء إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط؛ شريطة أن يكون المبتدأ اسمًا موصولًا شائعًا لا لشخص بعينه، أو نكرة عامة موصوفة[1]، وأن تكون الصلة أو الصفة مجرورًا أو ظرفًا أو جملة صالحة للشرطية، وهي الجملة الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بحرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بأداة شرط أو بقد أو بما النافية[2]. قال سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: الذى يأتينى فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرم محمود، كان حسنًا. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز. وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ قوله: الذى يأتينى فله درهمٌ، فى معنى الجزاء، فدخلت الفاء فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاء...ومن ذلك قولهم: كلُّ رجل يأتيك فهو صالح، وكلُّ رجل جاء فله درهمان؛ لأن معنى الحديث الجزاء"[3].

وبيَّن ابن الحاجب علة اشتراط هذه الشروط، بقوله: "وإنما اشترط ذلك لتقوى السببية بالشرط. فإنه لو عري عن العموم لزال معنى الشرط منه؛ إذ أسماء الشروط لا بد فيها من ذلك. واشتُرط الفعل ليصح ما يربط به، إذ الشرط إنما يكون بالفعل لفظا أو معنى، وذلك لا يتفق حصوله إلا في الموصولات إذا كانت صلاتها أفعالا أو ظروفا، وفي النكرات الداخلة عليها "كل" الموصوفة بفعل أو ظرف"[4].

فإن فقدت الصلة أو الصفة شرطًا من هذه الشروط لم يقترن الخبر بالفاء، قال ابن جني: "فإذا تضمنت الصلة والصفة جواب الشرط لم تدخل الفاء في آخر الكلام، وذلك قولك: الذي إن يزرني أزره له درهم، ولو قلت هنا فله درهم لم يجز، لأن الشرط

---

[1]- جوز أبو الحسن الأخفش ت215هـ زيادة الفاء في أخبار الأسماء التي خلت من معنى الشرط والجزاء، وحكى: أخوك فوُجد، على معنى: أخوك وُجد. ينظر: معاني القرآن: ج1ص132.

[2]- ينظر: شرح المفصل:ج1ص251. أجاز بعض النحاة دخولها والصلة جملة اسمية، نحو: الذي هو يأتيني فله درهم، وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو: الذي إن يأتني أكرمه فهو مكرم، وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض، نحو: الذي زارنا أمس فله كذا، واستدل بقوله تعالى {وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله} (آل عمران/ 166)، وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقا، وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور، فأجاز نحو: الذي ما يأتيني فله درهم، وإن لم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية. ينظر: همع الهوامع: ج1ص404.

[3]- الكتاب: ج1ص139-140.

[4]- أمالي ابن الحاجب: ج2ص579.

لا يجاب دفعتين. وكذلك: كل رجل إن يزرني أكرمه له درهم، ولا يجوز فله درهم، لأن الصفة قد تضمنت الجواب، فلم يحتج إلى إعادته، ولو قلت: الذي أبوه أبوك فزيد، لم يجز لأنه لم يتقدم في الصلة ما يصح به الشرط، وكذلك لو قلت: كل إنسان فله درهم، لم يجز، لأنه لم يتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط، فجرى هذان في الامتناع مجرى قولك: زيد فقائم، وعمرو فمنطلق"[1].

وفائدة هذه الفاء أنها تؤذن بأن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه أو ارتباط الشرط بمشروطه في مقصد المتكلم. ومن ثم فهي تشبه فاء جواب الشرط؛ لأنها دخلت للتنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة أو بالصفة المذكورة، ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقًا بغيرها، نحو قولك: الذي يزورني له درهم، فإنه ليس في اللفظ ما يشعر بذلك[2].

قال ابن جني: "واعلم أن المعارف الموصولة، والنكرات الموصوفة، إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط، دخلت الفاء في أخبارها، وذلك نحو قولك: الذي يكرمني فله درهم، فلما كان الإكرام سبب وجوب الدرهم دخلت الفاء في الكلام، ولو قلت: الذي يكرمني له درهم، لم يدل هذا القول على أن الدرهم إنما يستحق للإكرام، بل هو حاصل للمكرم على كل حال...قال الله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ}[البقرة: 274]، فالفاء قد دلَّت على أن الأجر إنما استحق عن الإنفاق"[3].

هذا يعني – في المقابل– إذا عدم الاستحقاق خلا الخبر من الفاء، كما في قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }[البقرة: 262]. قال السمين الحلبي: "ولم يُضَمَّن المبتدأ هنا معنى الشرط، فلذلك لم تدخل الفاء في خبره؛ لأن القصد بهذه الجملة التفسير للجملة قبلها، لأن الجملة قبلها أُخرجت مُخرَج الشيء الثابت المفروغ

[1]- سر صناعة الإعراب: ج1ص270.

[2]- ينظر: أمالي ابن الحاجب: ج2ص579، الجنى الداني: ص70، همع الهوامع:ج1ص403.

[3]- سر صناعة الإعراب: ج1ص269، وينظر: المقتضب: ج3ص196.

منه، وهو تشبيه نفقتهم بالحبَّة المذكورة، فجاءت هذه الجملة كذلك، والخبر فيها أُخرج مُخْرَج الثابت المستقر غير المحتاج إلى تعليق استحقاق بوقوع غيره ما قبله"[1].

ومن ثم، لم يُجز النحاة بالإجماع دخول الفاء على الخبر إذا دخل على المبتدأ بعض النواسخ كـ "ليت" أو "لعل" أو "ظن"؛ لأنها تبطل معنى الابتداء وتصيره تمنيا أو ترجّيا أو ظنا[2]؛ أو بصفة أخرى: يزول شبه المبتدأ باسم الشرط حينئذ؛ حيث إنها " تخرج الكلام من كونه خبرا، والشرط خبر بدليل وقوعه صفة للنكرة؛ فلو دخلت الفاء لكان الكلام خبرًا غير خبر، وذلك محال"[3]. قال أبو علي الفارسي: "فأما "ليت ولعلّ" فإنهما إذا دخلتا أبطلتا معنى الخبر، وإذا بطل الخبر لم يكن موضع مجازاة، وإذا لم يكن موضع مجازاة لم يصح دخول الفاء"[4].

واعتل ابن الحاجب بأن: "الخبر في ليت ولعل إنشائي، وهو في الشرط خبري، ولا يكون الشيء الواحد إنشاء وخبرا لما يؤدي إليه من التناقض. فلو قيل: لعل الذي يأتيني فله درهم، وجب أن يكون ما دخل عليه خبرا من جهة سببيته، ووجب أن يكون إنشاء من جهة كونه خبرا عن "لعل"، فيكون محتملا للصدق والكذب باعتبار الإخبار، غير محتمل للصدق باعتبار الإنشاء، وذلك متناقض"[5].

ويضيف ابن مالك مانعًا آخر، وهو أن هذه النواسخ: "قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل في الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء المذكورة"[6].

وذلك بخلاف إنَّ وأنَّ ولكنَّ، فقد جوزوا دخول الفاء في أخبارها؛ لأن المعنى الذي كان مع الابتداء لم يتغير بدخولها، لأنها ضعيفة العمل، فكان دخولها كلا دخول. ومن ثم جاز العطف معها على معنى الابتداء[7]. قال أبو علي الفارسي: "لا يمتنع دخول

---

[1]- الدر المصون: ج2ص582-583.

[2]- ينظر: المفصل: ص47، الدر المصون:ج2ص627.

[3]- تمهيد القواعد:ج2ص1054، وينظر: الكشاف:ج1ص348.

[4]- الحجة للقراء السبعة: ج1ص47.

[5]- أمالي ابن الحاجب: ج2ص579-580.

[6]- شرح التسهيل: ج1ص331.

[7]- ينظر: الكشاف:ج1ص348، شرح التسهيل:ج1ص331.

إنَّ على هذا الضرب، وإن كان قد تضمَّن الاسم معنى الجزاء، كما امتنعت من الدخول على الجزاء المحض؛ لأن الذي يدخله اسم، لم يقم مقام الحرف، كما كان ذلك في الجزاء الجازم، والكلام خبر، فإن كان كذلك، لم يكن شيء يمنع من إعمال إنَّ"[1]، نحو قوله تعالى:{إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}[الأحقاف:13].

مسألة (4): تضمين الحال معنى الشرط

ذهب النحاة إلى أن الحال فيها معنى الشرط؛ لأنها قيد للعامل[2]. قال المرزوقي ت421هـ: "والحال قد يكون فيه معنى الشرط، كما أن الشرط يكون فيه معنى الحال. فالأول كقولك: لأفعلنه كائنًا ما كان، أي إن كان هذا وإن كان هذا"[3]. وهذا ما ذهب إليه ابن جني بقوله: "وقريب من هذا قولك: أزورك راغبا فيَّ، وأُحسن إليك شاكرا لي، فراغبا وشاكرا منصوبان على الحال بما قبلهما، وهما في معنى الشرط وما قبلهما نائب عن الجواب المقدر لها، ألا ترى أن معناه: إن رغبت فيَّ زرتك، وإن شكرتني أحسنْتُ إليك"[4].

وهذا يعني أن الحال والشرط متساوقان، على الرغم من اشتراط النحاة في جملة الحال أن تكون مجردة من دليل استقبال[5]؛ لأن "الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال"[6]، وذلك ينافي الشرط؛ لأنه يقتضي الاستقبال، نحو: لأضربنه إنْ ذهب وإنْ مكث، وإنما "جاز وقوع الشرطية فيه حالًا، وإن كانت مصدرة بدليل استقبال...لأن المعنى لأضربنه على كل حال؛ إذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد"[7].

---

[1]- الحجة للقراء السبعة: ج1ص46-47.

[2]- ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ج2ص92.

[3]- شرح ديوان الحماسة: ص 804.

[4]- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص73.

[5]- ينظر: اعتراض الشرط على الشرط: ص45.

[6]- شرح التصريح: ج1ص609.

[7]- السابق: ج1ص610.

ولكن هذا الشرط – عند بعضهم– لا داعي له؛ لأن النحاة قد أقروا بوجود حال مقدرة (منتظرة)[1]، يكون وقوعها بعد وقوع عاملها، والمصدرة بدليل استقبال – كالجملة الشرطية– ليست إلا كذلك. قال ابن هشام: "والذي يتحرر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة ومنتظرة، وتسمى حالا مقدرة، فالأولى ظاهرة، والثانية نحو: {فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}، فإن الخلود ليس شيئا يقارن الدخول، وإنما هو استمرار في المستقبل، ويقدر النحويون ذلك ادخلوها مقدرين الخلود... فهذه الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال، لأنها مستقبلة، بخلاف الحال الأولى"[2].

وترتب على هذا التقارب بين وظيفتي الحال والشرط أن أجاز بعض النحاة وقوع الجملة الشرطية حالا[3]. وقد سوَّغ هذا التقارب أمورًا أخرى؛ أهمها:

أولًا: مجيء الماضي دون قد في موضع الحال:

أجاز النحاة وقوع الماضي دون قد حالا إذا كان فيها معنى الشرط، نحو: لأضربنه قام أو قعد؛ لأن دخول "أو" بين الفعلين الماضيين أفاد التكرار المتضمن معنى الشرط، والمعنى: لأضربنه إن قام وإن قعد[4]. قال سيبويه: "وتقول: لأضربنَّه ذهب أو مكث، كأنه قال: لأضربنَّه ذاهبًا أو ماكثًا، ولأضربنَّه إن ذهب أو مكث"[5]. والمعنى: لأضربنه على كل حال[6].

ولا يجوز في هذا الاستعمال الفعلُ المضارع، فلا يقال: لأضربنه يذهب أو يمكث؛ لأن "الفعل المستقبل يقع موقع الحال ولا يحتاج إلى تكرير، ولا يدل على أنك تريد به المجازاة. ألا ترى أنك تقول: لأضربنَّ زيدا يضحك، بمعنى: ضاحكا. ولو قلت: لأضربنه يذهب أو يمكث لم يكن فيه دلالة على المجازاة كما دل الماضي بلفظ المضي الذي يقتضيه على المجازاة"[7].

---

[1]- ينظر: حاشية الصبان: ج2ص278.

[2]- اعتراض الشرط على الشرط: ص46، 47.

[3]- ينظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص73، الكشاف: ج2ص178، التذييل والتكميل:ج9ص164.

[4]- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ج3ص442، أمالي ابن الشجري:ج3ص79.

[5]- الكتاب: ج3ص185.

[6]- ينظر: شرح أبيات سيبويه: ج2ص144، المسائل البصريات:ج1ص725.

[7]- شرح كتاب سيبويه: ج3ص442.

ويعتل الفارسي لصلاحية الماضي دون المضارع بقوله: "الأصل في هذا كان الجزاء كأنه أراد: لأضربنه إن ذهب، ثم بدا له أن يضربه البتة على جميع الأحوال فقال: أو مكث. فهذا حال على المعنى، ليس أن الماضي في موضع نصب لوقوعه موقع الحال، ولكن المعنى أضربُهُ ذاهبًا أو ماكثًا، أي على جميع الأحوال...إلا أنه وإن كان كذلك فإنه لم يجز في موضع " ذَهَبَ" "يذهب" و"يمكث"؛ لأن الأصل كان الجزاء؛ فكما يقبح هذا في الجزاء من حيث لم يكن له جواب مجزوم كذلك قبح هذا"[1].

ومن شواهده قول زيادة بن زيد العذري[2]:

إذا مـــا انتَهـــى عِلمـــي تَناهَيْـــتُ عنـــده أطـــالَ فـــأَمْلَى أو تَنـــاهَى فأَقْصَـــرا

بمعنى: تناهيت عنده مطيلًا أو متناهيًا[3].

وقول الآخر[4]:

فلســـتُ أبـــالِي بعـــد يـــومِ مطـــرّفٍ حُتـــوفَ المَنايـــا أكثـــرتْ أو أقلَّـــتِ

يريد: إن أكثرت أو أقلت فلست أبالي، والتقدير: ما أبالي حتوف المنايا مكثرةً أو مقلةً[5].

وقوله[6]:

كـــن للخليـــل نصـــيرا جـــارَ أو عَـــدَلا ولا تشـــحَّ عليـــه جـــاد أو بخـــلا

حيث جاءت جملة الحال ماضية دون قد؛ لكون الماضي قد عُطف عليه بأو[7]، يريد: انصره إن جار أو عدلا، ولا تبخل عليه إن جاد أوبخل.

---

[1]- المسائل البصريات: ج1ص722، 723.

[2]- من الطويل، من شواهد: الكتاب: ج3ص185، المقتضب: ج3ص302، خزانة الأدب:ج11ص170.

[3]- ينظر: شرح أبيات سيبويه: ج2ص144.

[4]- من الطويل، بلا نسبة في: الكتاب: ج3ص185، الخزانة: ج11ص169، ونُسب إلى مَليح بن علاق القعيني في شرح أبيات سيبويه:ج 2ص145.

[5]- ينظر: أمالي ابن الحاجب: ج2ص747، الخزانة: ج11ص169.

[6]- من البسيط، بلا نسبة في: شرح التسهيل: ج2ص361، التذييل: ج9ص167، توضيح المقاصد: ج2ص722، الهمع: ج2ص322.

[7]- المقاصد النحوية: ج3ص1162.

ومن ثم، امتنع في جملة الحال في الشواهد السابقة اقترانها بـ" قد"؛ لكونها تحمل معنى الشرط، وفعل الشرط لا يقترن بها، فكذا المقدر به.

ثانيا: تعريف الحال:

اشترط جمهور النحاة تنكير الحال؛ لأنها خبر في المعنى، ولئلا تلتبس بالنعت عند خفاء إعرابها أو نصب صاحبها[1]. وقد نصَّ سيبويه على امتناع تعريف الحال، فقال: "إذا كان الاسم حالا يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ولم يُضف. لو قلتَ: ضربتُه القائمَ، تريد: قائمًا كان قبيحا، ولو قلت: ضربتُهم قائميهم تريد: قائمينَ كان قبيحا"[2].

وقد وافق الكوفيون الجمهور، مع اختلاف العلة، حيث ذهب الفراء ومن أخذ بمذهبه إلى أن موجب تنكير الحال "كونها مبنية على معنى الشرط متصرحًا، نحو: يجئ عبد الله راكبًا، المعنى: إن ركب، ومتى ركب، وغير متصرح في اللفظ، نحو: جاء زيد راكبًا، لا يحسن: جاء زيد إنْ ركب، وحكمه حكم الشرط؛ لأن "جاء" مبنى على "مجيء"، والشرط منبهم، فلذلك كانت الحال نكره؛ ألا ترى أن معنى راكبًا: إن ركب، فهو ركوب غير محدود ، ولا يحصل بتعيين؛ لأنه ممكن أن يكون وألا يكون"[3].

بيد أنهم أجازوا مجيئها بلفظ المعرفة[4]، وهي مع ذلك نكرة، شريطة أن يكون فيها معنى الشرط، نحو: زيد المحسنَ أفضل منه المسيءَ"، وأنت زيدًا أشهر منك عمرًا، وعبد الله عندنا الغنى فأما الفقير فلا؛ إذ التقدير: إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، وأنت إذا سميت زيدًا أشهر منك إذا سُميت عمرًا، وعبد الله عندنا إذا استغنى فأما إذا افتقر فلا؛ فإذا خلت من معنى الشرط لم يصح تعريفها، فلا يجوز: جاء زيد الراكب؛ إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب[5].

---

[1]- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل:ج2ص17، الهمع: ج2ص301.

[2]- الكتاب: ج1ص377.

[3]- ينظر: التذييل:ج9ص27 بتصرف يسير.

[4]- أجاز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقا بلا تأويل، فأجازوا: جاء زيد الراكب؛ قياسًا على الخبر، واستدلالًا بما بما رُوي عن العرب في ذلك، نحو: "ادخلوا الأولَ فالأولَ". ينظر: التذييل: ج9ص28، توضيح المقاصد: ج2ص697.

[5]- ينظر: التذييل:ج9ص28، تمهيد القواعد:ج5ص2266،2265، الهمع:ج2ص301.

وعلى مذهبهم تنقاس قراءة بعضهم: {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ}[المنافقون: 8]، بفتح الياء، ونصب (الأذل) على الحال أي: ذليلًا[1]؛ لأن الحال إذا كانت في معنى الشرط جاز أن تكون معرفة بأل[2].

ولكن هذا ونحوه مما لا ينقاس عند البصريين، ومن ثم تأولوا المنصوب على أنه خبر كان، بتقدير: إذا كان المحسنَ أفضل منه إذا كان المسيءَ[3]، أما الآية فمؤولة على زيادة اللام، أو على تقدير الأذل مفعولا مطلقا على حذف مضاف أي خروج الأذل[4].

ومذهب الكوفيين أقرب إلى روح اللغة؛ لبعده عن التكلف والتأويل، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

ثالثًا: منع تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها ظاهرًا مرفوعًا:

ترتب على مذهب الكوفيين القائل بأن الحال مبنية على معنى الشرط أنهم لم يجيزوا تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا مرفوعًا[5]، نحو: راكبًا جاء زيد، من حيث لم يجز: إن يركب يجيء زيد، وإن ركب يجيء زيد؛ ذلك أنها مبنية على معنى الشرط[6]، وهذا يؤول إلى تقديم المضمر على المظهر لفظا ورتبة ولذلك أجازوا تقديمها على عاملها إذا كان صاحبها مضمرًا، نحو: راكبًا جئت، وقائمًا في الدار أنت[7].

وأوضحوا علة المنع بقولهم: "وليس سبيل راكبًا جاء زيد كسبيل غلامَك ضربَ زيدٌ؛ لأن الحال تخالف الغلام من جهة أن الغلام لا يخلو من نية التأخير؛ إذ هو

---

[1]- ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج3ص160، النحاس، إعراب القرآن: ج4ص287، التبيان:ج2ص1224.

[2]- ينظر: ارتشاف الضرب: ج3ص1565، الإتقان: ج2ص187.

[3]- ينظر: تمهيد القواعد:ج5ص2266، الهمع: ج2ص301.

[4]- ينظر: الكشاف: ج4ص543، المغني: ص76، الهمع:ج2ص302.

[5]- أما إن كانت من منصوب أو مجرور ظاهرين لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها؛ حذرًا من توهم المفعول، أو مضمر جاز التقديم، نحو: ضاحكا لقيتني هند، وضاحكا مرت بي هند. ينظر: الهمع:ج2ص309.

[6]- ما ذهبوا إليه من امتناع تقديم الحال أول الكلام مبني على أن الحال مبنية على معنى الشرط، وذلك شيء لم يستدلوا عليه بأكثر من أنهم وجدوها تكون خبرًا عن المصدر في نحو: ضربي زيدًا قائما، ولا حجة في شيء من ذلك؛ لأن الحال ليست بخبر المصدر، وإنما الخبر محذوف أقيمت الحال مقامه. ينظر: التذييل:ج9ص88.

[7]- ينظر: التذييل:ج9ص86، الإنصاف:ج1ص203، التبيين عن مذاهب النحويين: ص383.

منصوب لم يدخل عليه ما يمنعه التأخير ويُلزمه التقديم، والحال قد دخل عليها مذهب الشرط، وبُنيت على معناه، فلزمها التأخير من حيث لا ينفك الشرط من نية السبق إذا وُضع أول الكلام وأتى جوابه بعده"[1].

ومن ثم بناء على مذهبهم بطل تقديم الحال على عاملها في نحو: راكبًا جاء زيد؛ لأن "كناية زيد مع حرف لا يُنوى به تأخير، دليل ذلك انجزام يجيء بعد إنْ يركب، ومحال أن يجيء إن بعد الجزاء المجزوم، فإذا ثبت لها التقدم فسدت المسألة بتقدم المكنى على الظاهر"[2].

ولكن البصريين أجازوا تقديم الحال على عاملها، للنقل والقياس[3]، أما النقل فسماع مجيء الحال أول الجملة كما في قول العرب: شَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ[4]، وقول الشاعر[5]:

سريعًا يهونُ الصَّعبُ عند أُولي النُّهى إذا بِرجاءٍ صادقٍ قابَلوا اليَأسا

وأما القياس فمن الجائز أن يكون العامل فيها متصرفا، وحينئذ يجوز تقديم الحال عليه لقوة تصرفه؛ لأن الحال تُشَبَّهُ بالمفعول به، وكما يجوز تقديم المفعول به عليه يجوز تقديم الحال عليه، وهو في الحال أكثر لشبهها بالظرف، والظرف يتسع فيه[6].

مسألة (5): المجازاة بـ أنِ المفتوحة

جوَّز الكوفيون مجيء أنِ المفتوحة متضمنة معنى الشرط، بمنزلة إنِ المكسورة التي تفيد المجازاة[7]، واستدلوا على ذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: توارد الفتح والكسر على الموضع الواحد، والأصل التوافق[1]، فقرىء بالوجهين قوله تعالى:{وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ

---

[1]- التذييل:ج9ص86، 87.

[2]- السابق: ج9ص86.

[3]- ينظر: الإنصاف:ج1ص203، المقاصد الشافية: ج3ص472.

[4]- ينظر: التذييل:ج9ص88، الإنصاف:ج1ص203، شرح التصريح:ج1ص595.

[5]- من الطويل، بلا نسبة في: شرح التسهيل: ج2ص342، التذييل: ج9ص84، التمهيد: ج5ص2291، المقاصد الشافية: ج3ص472.

[6]- ينظر: المقتضب: ج4ص168، اللمع: ص62، الإنصاف: ج1ص203، التذييل:ج9ص84.

[7]- ينظر: شرح المفصل:ج2ص89، التذييل:ج4ص233، المغني: ص53، الجنى: ص223.

وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى}[البقرة: 282](2)، {لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ}[الشعراء: 3](3)، {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ }[الزخرف:5](4)، {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا}[المائدة: 2](5).

ورُوي بالوجهين(6) قول الفرزدق(7):

أَتَغضـــبُ أَنْ أُذْنَـــا قُتَيْبَـــةَ حُزَّتَـــا جِهَـارًا ولـم تغضـب ليـوم ابـنِ خـازِمِ؟

وجاء على مثله، قوله(8):

أَتَجْـــزَعُ أَنْ بَـــانَ الخَلِـــيطُ المُـــوَدِّعُ وحَبـــلُ الصَّـــفَا مِـــنْ عَـــزَّةَ المُتَقَطِّـــعُ؟

قال الفراء في تعليقة على البيتين: "وفي كل واحد من البيتين ما في صاحبه من الكسر والفتح"(9).

---

[1]- ينظر: الفراء، معاني القرآن:ج3ص27، المغني: ص53.

[2]- قرأ عامة أهل الحجاز والمدينة وبعض أهل العراق: بفتح"الألف" من"أنْ"، ونصب"تَضلَّ"، و"تذكرَ"، بمعنى: فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان، كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضَلّت. وقرأ ذلك الأعمش وحمزة بكسر "إن" ورفع "تذكر" وتشديده، على الشرط، ومعنى الكلام: واستشهدوا شهيدين من رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء، فإن إحداهما إن ضَلت ذكرتها الأخرى. جامع البيان:ج6ص62، 64، الفراء، معاني القرآن: ج1ص184، البحر المحيط:ج2ص732، الكشاف: ج1ص326.

[3]- قرئت بالفتح والكسر، وهو للمضى فيمن قرأ: أن لم يؤمنوا، بمعنى: لأن لم يؤمنوا بهذا الحديث، وللاستقبال فيمن قرأ: إن لم يؤمنوا. ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج2ص276، جامع البيان: ج19ص330، الكشاف: ج2ص704.

[4]- قرأ نافع وحمزة والكسائي: "إن كنتم" بكسر الألف، وهو جزاء دل ما تقدم على جوابه، مثل: أنت ظالم إن فعلت، كأنه: إن كنتم قوما مسرفين نضرب، وقرأ الباقون والأعرج وقتادة: "أن كنتم" بفتح الألف بمعنى من أجل أن. ينظر: المحرر الوجيز : ج5ص46، الكشاف:ج4ص237، الحجة للقراء السبعة: ج6ص138.

[5]- قرأ ابن كثير وأبو عمرو {أَن صدوكم} بالكسر على أنها شرط، بمعنى: لا يحملنكم بغض قوم أَن تَعْتَدوا إن صدوكم، وقرأ الباقون {أَن صدوكم} بالفتح على أنها مصدرية، أي: لأن صدوكم. ينظر: جامع البيان:ج9ص488-489، النحاس، إعراب القرآن:ج1ص256، التبيان:ج1ص417، البحر المحيط:ج4ص169.

[6]- ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج3ص27، جامع البيان:ج21ص569، شرح التسهيل: ج4ص53، المغني: ص54.

[7]- من الطويل، في: الكتاب: ج3ص161، ديوان الفرزدق: ص614، الخزانة:ج9ص78.

[8]- من الطويل، بلا نسبة في: الفراء، معاني القرآن: ج3ص28، جامع البيان:ج21ص569، الخزانة: ج9ص80.

[9]- معاني القرآن: ج3ص28.

والوجه الثاني: مجيء الفاء بعد أنِ المفتوحة كمجيئها في جواب الشرط[1]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى:{أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى}[البقرة: 282]، وقول الشاعر[2]:

أَبـــا خُراشَـــةَ أَمَّـــا أنـــتَ ذا نَفَـــرٍ فـــإِنَّ قـــومِيَ لـــم تَـــأْكُلْهُمُ الضَّـــبُعُ

قال الرضي: "ولا أرى قولهم بعيدًا من الصواب، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه، أما المعنى فلأن معنى قوله: أمَّا أنت ذا نفر: إن كنت ذا عدد فلستُ بفرد، وأما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت"[3].

وذهب ابن يعيش إلى أن البيت "يقوي مذهب الجزاء في "أما"؛ لأنه ليس معك ما يتعلق به "أن"، كما كان معك في قولهم: "أما أنت منطلقا انطلقت معك" [4].

والوجه الثالث: عطفها على إن المكسورة التي تفيد المجازاه[5]، كما في قوله[6]:

إِمَّـــا أَقمـــت وأمـــا أنـــت مـــرتحلا فـــالله يكـــلأ مـــا تَـــأتي ومَـــا تـــذر

فهذا الشاهد يرجح قول الكوفيين، من جهتين: أولاهما: مجيء الفاء فِي جوابها، والثانية: عطف "أما أنت" على "إِمَّا أَقمت" بكسر الهمزة، وهو حرف شرط بلا خلاف[7]. قال أبو حيان: "فكُسر مع الأول وفُتح لظهور الفعل، وفُتح الثاني مع عدمه. عدمه. وصح عطف أحدهما علي الآخر لأنه في معني الشرط كالأول، وهو شرط على رأي الكوفيين"[8].

---

[1]- ينظر: أمالي ابن الحاجب: ج1ص411، التذييل:ج4ص234، الجنى: ص223، المغني: ص54.

[2]- من البسيط، للعباس بن مرداس في: الكتاب:ج1ص293، وبلا نسبة في: الخصائص: ج2ص383، الإنصاف: ج1ص60، المغني: ص54.

[3]- شرح الرضي عل الكافية: ج2ص149.

[4]- شرح المفصل:ج2ص90. لأن أصله عند البصريين: انطلقت لأنْ كنت منطلقا، ثم قدم المفعول له للاختصاص، فصار: لأن كنت منطلقا انطلقت معك. ينظر: الخصائص: ج2ص382، المغني: ص410، شرح التصريح:ج ص257.

[5]- ينظر: المغني: ص54، الخزانة:ج4ص20.

[6]- من البسيط، بلا نسبة في: أمالي ابن الحاجب: ج1ص411، المفصل: ص103، شرح التسهيل:ج1ص366، الخزانة: ج4ص19.

[7]- ينظر: تعليق الفرائد:ج3ص234، الخزانة:ج4ص19.

[8]- التذييل:ج4ص234.

وقد رجَّح ابن هشام الشرط في البيت السابق منكرًا على ابن الحاجب[1] تعسفه في توجيهه بمصدرية "أنْ"، وحجته أنَّ " الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة... وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما"[2].

والوجه الرابع: اتفاق المعنى في الوجهين، كما في قراءة غير حمزة " :{أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ}[البقرة:282] بفتح الهمزة، وكسرها في قراءة حمزة: {إن تضل إحداهما} على محض الشرط، والمعنى في القراءتين عندهم سواء[3]. قال الفراء: "فمن كسرها نوى بها بها الابتداء فجعلها منقطعة مما قبلها. ومن فتحها فهو أيضا على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم وتأخير. فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة. ومعناه– والله أعلم– استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله، وصار جوابه مردودا عليه"[4].

وقال أيضا: "وقوله: {وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ}...فُتحت أنْ بعد إلا، وهي في مذهب جزاء...ويدلك على أنه جزاء أنك تجد المعنى: إن أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه. ومثله قوله:{إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}، ومثله: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ}، هذا كله جزاء...ومثله قوله:{وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى}، {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} هو جزاء، المعنى: إن تصوموا فهو خير لكم"[5].

---

[1]- قال ابن الحاجب في توجيه روايتي البيت: "أما كسر الأول، فلأنه شرط فوجب كسره، ودخول ما عليه كدخولها في قولك: إمَّا تُكرمْني أكرمْك، وفتح الثاني واجب؛ لأنه مثل قولك: أما أنت منطلقا، وأما قوله: فاللهُ يكلأ ما تأتي وما تذر ، فجواب للشرط ومعلل لقوله: أما أنت مرتحلا، وصح أن يكون لهما جميعا من حيث كان الشرط والعلة في معنى واحد، ألا ترى أن قولك: إن أتيتني أكرمتك، بمعنى قولك: أكرِمْكَ لأجل إتيانكَ، فإذا ثبت أن الشرط والتعليل بمعنى واحد صح أن يعطف أحدهما على الآخر ويُجعل الجواب لهما جميعا في المعنى، فصار مثل قولك: إن أكرمتني وأحسنتَ إليَّ أكرمتكَ، إلا أنه وُضع موضع "أحسنتَ إلى" لفظ التعليل، فصار كأنك قلتَ: إن أكرمتني لأجل إتيانك فأنا أكرمُك، وذلك سائغ".الإيضاح في شرح المفصل:ج1ص383.

[2]- المغني: ص54، الخزانة:ج4ص20.

[3]- ينظر: شرح المفصل:ج2ص89، شرح كتاب سيبويه:ج2ص190، المقاصد الشافية:ج2ص210، تعليق الفرائد: ج3ص233.

[4]- معاني القرآن: ج1ص184.

[5]- ينظر: السابق: ج1ص178- 179بتصرف.

والأمر نفسه مع قول العرب: " أمَّا أنت منطلقًا انطلقتُ معكَ "، فرغم اتفاق البصريين والكوفيين على وجوب حذف الفعل بعد "أما" فإنهم اختلفوا في هوية "أن"؛ فالكوفيون يحملونها على معنى "إن" الجزائية بمعنى: إنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ معك، والبصريون يحملونها على معنى التعليل؛ أي: انطلقتُ لأن كنتَ منطلقا[1]، والمعنى في الشرط والتعليل متقارب؛ من أجل أن الثاني في كلا التقديرين استحق بالأول، بمعنى أن الأول سبب في الثاني، والثاني مسبَّب عنه، فأشبه الشرط التعليل[2].

ولعل ما يؤكِّد تقارب المعنيين ما ذهب إليه ابن الحاجب في قوله: "ألا ترى أن قولك: إن أتيتني أكرمتك، بمعنى قولك: أكرمكَ لأجل إتيانكَ، فإذا ثبت أن الشرط والتعليل بمعنى واحد، صحَّ أن يعطف أحدهما على الآخر، ويُجعل الجواب لهما جميعا في المعنى"[3].

فكلا التقديرين يخدم مقصد المتكلم، ويراعي الاستعمال، ويقترب من طبيعة اللغة، ولعل هذا ما يوضح تكامل النظرية النحوية التي اهتمت بوظيفية اللغة في ظل الحفاظ على هيئة التركيب والإعراب أو ما يسمى تكامل الشكل والمعنى. قال الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندنا: أن الكسر والفتح في الألف في هذا الموضع قراءتان مشهورتان في قرأة الأمصار صحيحتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ وذلك أن العرب إذا تقدم "أن" – وهي بمعنى الجزاء– فعل مستقبل، كسروا ألفها أحيانًا، فمحضوا لها الجزاء، فقالوا: أقومُ إن قمتَ، وفتحوها أحيانا، وهم ينوون ذلك المعنى، فقالوا: أقوم أن قمتَ، بتأويل لأن قمت، فإذا كان الذي تقدمها من الفعل ماضيًا لم يتكلموا إلا بفتح الألف من "أن"، فقالوا: قمتُ أن قمتَ، وبذلك جاء التنزيل، وتتابع شعر الشعراء"[4].

---

[1]- ينظر: شرح كتاب سيبويه:ج2ص190، شرح المفصل:ج2ص89، المقاصد الشافية:ج2ص209. ذهب البصريون إلى أنها في هذه الشواهد مصدرية مسبوقة بلام التعليل. قال سيبويه: "وسألته عن قوله: أما أنت منطلقًا أنطلق معك، فرفع. وهو قول أبي عمرو، وحدثنا به يونس؛ وذلك لأنه لا يجازي بأن كأنه قال: لأن صرت منطلقًا أنطلق معك". الكتاب: ج3ص101.

[2]-ينظر: شرح كتاب سيبويه:ج2ص191، شرح المفصل:ج2ص89- 90، المقاصد الشافية:ج2ص209.

[3]- الإيضاح في شرح المفصل: ج1ص383.

[4]- جامع البيان:ج21ص570.

مسألة (6): العطف بأو بعد التسوية

المشهور في الاستعمال أنه لا يجوز العطف بـ "أو" بعد ألفاظ التسوية– نحو: سواء، ولا أبالي– لتنافي المعنيين؛ لأن من سماتها في التركيب أنها تقتضي شيئين فصاعدًا[1] ؛ و"أو" لا تكون إلا لأحد الشيئين أو الأشياء[2]. قال الرماني: "وتقول سواء عليَّ أذهبت أم جئت؟ ولا تجوز بأو؛ لأن سواء لا بد فيها من شيئين؛ لأنك تقول: سواء عليَّ هذان، ولا يجوز سواء عليَّ هذا"[3].

ونعت أبو حيان العطف بأو بعد التسوية بأنه تركيب غير عربي، فقد رُوي عنه أنه قال:"سواءٌ قدَّمُوا أو أخَّرُوا تركيب غير عربي، وإصلاحه سواء أقدَّمُوا أمْ أخَّرُوا، كما قال تعالى: {سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا}[إبراهيم: 21]"[4].

بيد أن السيرافي خالف الجمهور مجيزًا العطف بأو بعد التسوية، ومسوغه أن "أو" فيها معنى الشرط، وذلك في قوله: "وأما "أو" فدخلت في الفعلين لما فيها من معنى المجازاة. فإذا قلت: سواء علي قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت، فهما على سواء. ويصير معنى " أو" إلى معنى الجزاء في قولك: اضربه مات أو عاش، كأنه قال: اضربه إن مات من ضربك أو عاش"[5].

وتابعه الهروي بقوله: "فإن قلت: سواء عليَّ قمتَ أو قعدتَ" بغير استفهام لم تعطف إلا بـ أو؛ لأنها بتأويل الجزاء، تريد إن قمتَ أو قعدتَ فهما سواء"[6].

وأجازه الرضي بقوله: "وإنما غلب في سواء وما أبالي: الهمزة وأم المتصلة، مع أنه لا معنى للاستفهام ههنا، بل المراد الشرط...وجعلهما بمعنى: إن وأو. ويجوز أن تأتي بأو مجردًا عن الهمزة، نحو: سواء عليَّ قمت أو قعدت، ولا أبالي قمت أو قعدت، بتقدير حرف الشرط"[7].

---

[1]- ينظر: الحجة للقراء السبعة: ج1ص266، شرح أبيات مغني اللبيب: ج2ص31.

[2]- ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج1ص177- 178، حاشية الصبان:ج3ص146.

[3]- منازل الحروف: ص60

[4]- ينظر: الدر المصون: ج5ص490 بتصرف يسير.

[5]- شرح كتاب سيبويه: ج3ص436.

[6]- كتاب الأزهية في علم الحروف: ص138.

[7]- شرح الرضي على الكافية: ج4ص413 بتصرف.

وأنكر على أبي علي الفارسي عدم تجويزه هذا الأسلوب بحجة أن المعنى سيكون: سواء عليَّ أحدهما، بقوله: " ويرد عليه أن معنى "أم" أيضا أحد الشيئين أو الأشياء، فيكون معنى سواء عليّ أقمت أم قعدت: سواء عليّ أيهما فعلت، أي الذي فعلت من الأمرين، لتجرد "أيّ" عن معنى الاستفهام، وهذا أيضا ظاهر الفساد. وإنما لزمه ذلك في أو وفي أم ؛ لأنه جعل سواء خبرا مقدما، ما بعده مبتدأ، والوجه كما ذكرنا أن يكون "سواء" خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط"[1].

وقد أيَّده ابن الشجري حين قال إنَّ من معاني أو:"استعمالها بمعنى إن الشرطية مع الواو، كقولك: لأضربنَّك عشت أو متَّ، معناه: إن عشت بعد الضرب وإن متَّ، ومثله: لآتينَّك إن أعطيتنى أو حرمتنى، معناه: وإن حرمتنى"[2].

وقد نقل الدماميني توجيه السيرافي مبيِّنا ما ترتب عليه، بقوله: "وعليه فلا يكون سواء خبرًا مقدمًا ولا مبتدأ كما قيل، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء عليَّ، أو سواء عليَّ قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر"[3].

أما من حيث السماع فيؤيده قراءة ابن محيصن من طريق الزعفراني[4]– سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم– وإن كان ابن هشام قد ذكر بأن هذه القراءة شاذة[5]، إلا أن شذوذها من جهة الرواية فقط لا الاستعمال[6].

وكذلك قول الشاعر[7]:

فلستُ أبالِي بعد يومِ مُطَرِّفٍ حُتوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلَّتِ

---

[1]- السابق: ج4ص413 .

[2]- أمالي ابن الشجري: ج3ص79.

[3]- ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج1ص177- 178، حاشية الصبان:ج3ص146.

[4]- ينظر: الهذلي، الكامل في القراءات: ص413، المغني: ص63، الدر المصون: ج5ص490، روح المعاني: ج1ص131.

[5]- انظر: المغني: ص64.

[6]- ينظر: روح المعاني: ج1ص131.

[7]- سبق تخريجه في المسألة (4): تضمين الحال معنى الشرط.

قال ابن الحاجب في توجيهه: "لا يجوز فيه إلا "أو" من غير همزة؛ لأنه لما أعطى "أبالي" مفعولها وجب أن يكون ما بعدها المذكور في موضع الحال، فيصير المعنى: ما أبالي حتوف المنايا مكثرة أو مقلة، وهذا معنى "أو". ولو قلته بـ "أم" لفسد من وجهين: أحدهما: أن المعنى يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثرة وقلة، وذلك غير مستقيم في قصده. والآخر: أن يكون: ما أبالي حتوف المنايا كثيرة وقليلة، وذلك فاسد؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الحالين وهو محال، فوجب استعمال أو"[1].

وقال البغدادي في شرحه للبيت السابق: " يجوز الإتيان بأو مجردًا عن الهمزة بعد سواء ولا أبالي بتقدير حرف الشرط، كما في البيت، فإن أو لم تسبق بهمزة، والتقدير: إن أكثرت أو أقلت فلست أبالي"[2].

وأيدته أيضا كتب المعاجم: قال الهروي ت370هـ:"وإذا قلت: سواء علي احتجتَ أن تُترجم عنه بشيئين، كقولك: سواء سألتني أو سكتَّ عني، وسواء حرمتني أم أعطيتني"[3]. وجاء في لسان العرب: "واستوى الشيء: اعتدل، والاسم السواء، يقال: سواء علي قمت أو قعدت"[4]. وذكر الزَّبيدي ت1205هـ: " يقال: سَوَاءٌ عليَّ قمتَ أو قعدتَ" [5].

مسألة (7): العطف بالفاء دون الواو إذا كان المعطوف عليه فيه معنى الشرط

أفرد النحاة الفاء – في حالة العطف بها – بمعنى التسبيب، ووصفت بأنها من الألفاظ المنبهة على العليَّة[6]؛ وهو في حقيقته راجع إلى المعنى الذي وُضعت له وهو التعقيب من غير مهلة. قال السهيلي: "وأما الفاء فهي موضوعة للتعقيب، وقد تكون للتسبيب والترتيب، وهما راجعان إلى معنى التعقيب؛ لأن الثاني بعدهما أبدًا إنما يجيء في عقب الأول"[7].

---

[1]- أمالي ابن الحاجب: ج2ص747 بتصرف يسير، وينظر: الخزانة: ج11ص 171.

[2]- الخزانة:ج11ص169.

[3]- تهذيب اللغة: (باب السين والميم) ج13ص87.

[4]- لسان العرب: (سوا) ج14ص414.

[5]- تاج العروس: (سوو) ج38ص 338.

[6]- ينظر: رصف المباني: ص440، التذييل:ج6ص334، شرح الأشموني:ج2ص 364، الهمع:ج3ص135.

[7]- نتائج الفكر في النحو: ص196.

وبهذه الدلالة استعيرت الفاء للربط في جواب الشرط لإفادة الاستحقاق والمجازاة[1]، وكانت الفاء دون الواو؛ "لأن معناها التعقيب من غير مهلة، والجزاء يجب وقوعه عقيب الشرط"[2]. وعلل ابن جني اختيار الفاء في نحو: الذي أكرمني فشكرته زيد، بأن "الإكرام علة لوقوع الشكر، فعطف بالفاء؛ لأن المعلول ينبغي أن يقع ثاني العلة بلا مُهلة...ولو قلت: الذي أكرمني وشكرته زيد، لم يفد هذا الكلام أن الإكرام علة للشكر، كما يفيده العطف بالفاء، وإنما كان يكون معناه أنه وقع الإكرام منه، والشكر منك، غير مُسبَّب أحدهما عن صاحبه كان، أو مسببا عنه، بل وقعا منكما معا، فهذا يكشف لك حال الفاء"[3].

وقال ابن الحاجب: "والمعطوف في حكم المعطوف عليه...فإذا عطفت على الخبر خبرًا آخر لزم في الثاني من أحكام الخبرية ما يلزم في الأول. وكذلك إذا عطفت على الحال والصفة والموصول وجميع ما يصح العطف عليه... ولذلك لو قلت: الذي يأتيني ويخرج زيد سأكرمه، لم يجز؛ لفقدان ما ذكرناه، وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب، لأنها ليست فاء العطف، وإنما هي فاء السببية. ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف. فلذلك لو قلت: الذي يطير ويغضب زيد الذباب، لم يجز"[4].

وهذا إن دلَّ فإنما يدل على أن النحاة أجازوا – إذا كان العاطف الفاء– العطف بجملة خالية من الرابط على صلة أو خبر أو صفة، نحو: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، وخالد يقوم فيقعد بشر، ومررت برجل يبكي فيضحك عمرو، وذلك لما فيها من معنى السببية الذي يجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة، فكأنك قلت: الذي إن يطر يغضب زيد الذباب، وخالد إن يقم يقعد بشر، ومررت برجل إن يبكِ يضحك عمرو، فأغنى ذلك عن الرابط، ومثل هذا التقدير لا يصلح مع الواو أو غيرها؛

[1]- ينظر: سر صناعة الإعراب: ج1ص269، شرح المفصل:ج1ص 252.

[2]- شرح ألفية ابن معطي: ج1ص333.

[3]- سر صناعة الإعراب: ج1ص263.

[4]- أمالي ابن الحاجب: ج2ص 517- 518.

لأن المعطوف بالواو يشترط فيه أن يصلح لما صلح له المعطوف عليه، ذلك أن المعطوف في حكم المعطوف عليه[1].

ونتيجة لهذه الخصيصة التي تتمتع بها الفاء ذهب النحاة إلى أن "كل فعل عطف عليه شيء، وكان الفعل بمنزلة الشَّرط، وذلك الشَّيء بمنزلة الجزاء، عطف الثاني على الأول بالفاء دون الواو"[2]، ومن ذلك على سبيل المثال:

– ذهب الزمخشري إلى أن الفاء من قوله تعالى:{فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ}[النساء:84] محمولة على معنى شرط، والمعنى: فقاتل في سبيل الله إن أفردوك وتركوك وحدك، فإن الله هو ناصرك لا الجنود، فإن شاء نصرك وحدك كما ينصرك وحولك الألوف"[3].

– وذهب أبو حيان هذا المذهب في توجيه الفاء من قوله تعالى: {فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا}[النحل: 69]، بقوله: "وظاهر العطف بالفاء في "فاسلكي" أنه بعقيب الأكل أي: فإذا أكلت فاسلكي سبل ربك "[4].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ان النحاة والمفسرين تطرقوا إلى قضية مهمة؛ وهي اختلاف المقصد باختلاف أداة العطف:

ومن ذلك ما ذهب إليه ابن جني في تعليل العطف الواو دون الفاء في قوله تعالى: {وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ}[الكهف: 28] وذلك خلال ما اعترض به على من ذهب إلى أن معنى أغفلنا قلبه: منعنا وصددنا، بقوله: "فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه لوجب أن يكون العطف عليه بالفاء دون الواو... ألا ترى أنك إنما تقول: جذبته فانجذب، ولا تقول: وانجذب، إذا جعلت الثاني مسببًا عن الأول... فمجيء قوله تعالى: {وَاتَّبَعَ هَوَاهُ} بالواو دليل على أن الثاني ليس مسببا عن الأول على ما يعتقده المخالف. وإذا لم يكن عليه كان معنى أغفلنا قلبه عن ذكرنا أي صادفناه غافلا؛ على ما مضى، وإذا صودف غافلا فقد غفل لا محالة. فكأنه –والله أعلم: ولا

[1]- ينظر: شرح التسهيل:ج3ص354، تمهيد القواعد:ج7ص3437، الهمع: ج3ص193.

[2]- مفاتيح الغيب: ج3ص453.

[3]- الكشاف:ج1ص 542 بتصرف يسير.

[4]- البحر المحيط:ج6ص560، وينظر: مفاتيح الغيب:ج20ص237.

تطع من غفل قلبُه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطا، أي لا تطع من فعل كذا، وفعل كذا"[1].

وفي ضوء هذا بيَّن المفسرون وجه الحكمة من العطف بالفاء في قوله تعالى: {وَإِذْ قُلْنَا ادخلوا هذه القرية فَكُلُواْ مِنْهَا}[البقرة:58]، والعطف بالواو في قوله تعالى: {وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسكنوا هذه القرية وَكُلُواْ}[الأعراف:161]، فذهب الرازي إلى أن العطف كان بالفاء في آية البقرة حيث "كان وجود الأكل منها متعلِّقًا بدخولها، فكأنه قال: إن دخلتموها أكلتم منها، فالدخول مُوصِّل إلى الأكل، والأكل متعلِّق وجوده بوجوده"[2]، أما في آية الأعراف " فعطف بالواو؛ ذلك أن "اسكنوا" من السُّكْنَى، وهو المقام مع طول اللُّبث، والأكل لا يختص وجوده بوجوده؛ لأن من دخل بستانًا قد يأكل منه، وإن كان مجتازًا، فلما لم يتعلَّق الثاني بالأول تعلّق الجزاء بالشرط وجب العطف بالواو دون الفاء"[3].

مسألة (8): جزم الفعل المسبَّب عن الفعل الواجب

اختلف النحاة في توجيه إعراب الفعل المترتب والمسبب عن الفعل الواجب، نحو: ربطت الفرس لا يتفلت، وزيد يأتي الأمير لا يقطع اللص، وأوثقت العبد لا يفر[4].

فذهب الخليل، وسيبويه، والبصريون إلى أنه واجب الرفع، ولا يجوز فيه الجزم[5]. قال سيبويه: "وسألته عن آتِي الأميرَ لا يقطعُ اللصَّ، فقال: الجزاء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبدًا حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يضطرَّ شاعرٌ. ولا نعلم هذا جاء في شعر البتَّة"[6].

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز رفعه وجزمه، فقد حكى الفراء عن العرب في المضارع المنفي بـ "لا" المعلل لكلام موجب: ربطتُ الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم، ووجه الجزم أن فيه معنى الشرط والجزاء؛ والمعنى: إن لم أربطه ينفلتْ[7]. قال الفراء:

---

[1]- الخصائص: ج3ص257.

[2]- مفاتيح الغيب:ج3ص453.

[3]- ينظر: السابق: ج3ص453 بتصرف يسير، ملاك التأويل:ج1ص36- 37.

[4]-ينظر: شرح الكافية الشافية: ج3ص1556، ارتشاف الضرب:ج4ص1688.

[5]- ينظر: شرح كتاب سيبويه: ج3ص 306، المساعد:ج3ص106، الهمع:ج2ص 402.

[6]- الكتاب: ج3ص 101.

[7]- ينظر: النحاس، إعراب القرآن:ج3ص132، شرح التسهيل:ج4ص48، المساعد:ج3ص105.

"وإن كان موقع كي في مثل هذا "لا" و"أن" جميعًا صلح الجزم في "لا" والرفع. والعرب تقول: ربطت الفرس لا يتفَلَّتُ جزمًا ورفعًا... وإنما جزم لأن تأويله إن لم أربطه فَرَّ، فجزم على التأويل"[1].

وأنشد لبعض بني عُقَيْلٍ[2]:

وحتَّـــى رأينـــا أحســـنَ الـــوُد بيننـــا مســـاكتةً لا يقـــرِفِ الشـــرَّ قَـــارفُ

وأنشد لآخر[3]:

لـــو كنـــتَ إذ جئتنـــا حَاولـــت رُؤيتنـــا أو جئتنـــا ماشـــيًا لا يُعْـــرف الفـــرسُ

بجزم يقرف ويعرف، ورفعهما[4]

ومن الجزم قول الراجز[5]:

لطالمـــــا حَلَّأْتُمَاهَـــــا[6] لا تَـــــرِدْ فَخَلِّيَاهـــــا والسِّـــــجالَ تبتَـــــرِدْ

وأشار الفراء في موضع آخر أن الجزم لغة بعض بني عُقيل، والرفع لغة أهل الحجاز، وبالأخيرة جاء القرآن الكريم[7]. وقد أجاز الفراء بالقياس على هذه اللغة العقيلية الجزم في "يؤمنون" من قوله تعالى: {كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ}[الشعراء: 200، 201]؛ لأن فيه معنى الشرط والمجازاة[8]. والمجازاة[8].

وسلك الطبري نهج الفراء بقوله: "ورفع قوله (لا يؤمنون)؛ لأن العرب من شأنها إذا وضعت في موضع مثل هذا الموضع "لا" ربما جزمت ما بعدها، وربما رفعت،

---

[1]- معاني القرآن: ج2ص 283.

[2]- من الطويل، نُسب لبعض بني عقيل في: الفراء، معاني القرآن: ج2ص 283، ونسب إلى مزاحم العقيلي في: الفارسي، شرح حماسة أبي تمام: ج3ص 151.

[3]- من البسيط، بلا نسبة في الفراء، معاني القرآن: ج2ص 283، المقاصد الشافية:ج 6ص 67.

[4]- ينظر: الفراء، معاني القرآن: ج2ص284، شرح الكافية الشافية: ج3ص1557.

[5]- بلا نسبة في: الفراء، معاني القرآن: ج2ص284، لسان العرب، مادة "حلأ": ج1ص59.

[6]- حَلَّأَ الإبل والماشية عن الماء تَحْلِيئًا وتَحْلِئةً: طردها أو حبسها عن الورود، ومنعها أن ترده. لسان العرب، مادة "حلأ": "حلأ": ج1ص59.

[7]- ينظر: معاني القرآن: ج2ص383.

[8]- ينظر: معاني القرآن: ج2ص283، جامع البيان: ج19ص401، النحاس، إعراب القرآن:ج3ص132.

فتقول: ربطت الفرس لا تنفلتْ، وأحكمت العقد لا ينحلّ، جزما ورفعا. وإنما تفعل ذلك لأن تأويل ذلك: إن لم أحكم العقد انحلّ، فجزمه على التأويل، ورفعه بأن الجازم غير ظاهر"[1].

ولم يشترط الكوفيون في الفعل المجزوم أن يكون منفيا، فقد أجازوا أن يكون مثبتًا شريطة أن يكون الفعل الموجب سببا للمجزوم، ووجه الجزم هو ملاحظة معنى الشرط، نحو: زيد يأتي الأمير يفلتِ اللص، والتقدير: إن يأت الأمير يفلتِ اللص، أما في الرفع فيقتضي أنه متعلق بما قبله، بمعنى: لئلا يفلت؛ وهو مفعول لأجله حذفت منه لام التعليل، ثم اتسعت العرب في ذلك فحذفت "أن" فرُفع الفعل[2].

ولكن توجيه الجزم لم يستسغه البصريون؛ لأنه "لا يجوز الجزم بلا جازم، ولا يكون شيء يعمل عملا أقوى من عمله وهو موجود"[3]. ومن ثم حمله السيرافي ت368هـ على الضرورة ولم يجزه في السعة، قال: "وقوله: آتِي الأميرَ لا يقطعُ اللصَّ، رفع "يقطع" لأن الذي قبله كلام موجب، وإخبار مطلق، وليس قبله شرط ولا أمر ولا نهي ولا استفهام، ولو اضطر شاعر فجزم "يقطع" لجاز على معنى إن آتِهِ لا يقطع اللصَّ، وكأنه قد اعتقد أن إتيانه إياه هو سبب لا يقطع اللصَّ من أجله، فصار بمنزلة إن آته لا يقطعه"[4].

وقد تعرض ابن عصفور(ت669هـ) للمسألة – بعدما حكى الجزم في ذلك عن الكوفيين– سالكا مسلك السيرافي في وجوب رفعه ومنع جزمه إلا ضرورة؛ لأنه من القلة بحيث لا يقاس عليه في الشعر[5]. قال السيوطي: "وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزمه جوابا للفعل الواجب إذا كان سببا للمجزوم، نحو: زيد يأتي الأمير لا يقطع اللص، وهذا عندنا يجب رفعه، ولا يجزم إلا ضرورة"[6].

---

[1]- جامع البيان:ج19ص401.

[2]- ينظر: النحاس، إعراب القرآن:ج3ص132، شرح التسهيل:ج4ص48، ارتشاف الضرب:ج4ص1688.

[3]- النحاس، إعراب القرآن:ج3ص132.

[4]- شرح كتاب سيبويه:ج3ص309.

[5]- ينظر: ارتشاف الضرب:ج4ص1688، تمهيد القواعد:ج8ص4252، المساعد:ج3ص105- 106.

[6]- الهمع:ج2ص402.

واختار ابن مالك مذهب الفراء والكوفيين من دون أن يشير إلى مذهب الخليل والبصريين[1] الرافض لهذا التأويل، فقال: "وحكى الفراء عن العرب الرفع والجزم في المضارع المنفي بلا الصالح قبلها كي، وأنهم يقولون: ربطت الفرس لا ينفلتُ، ولا ينفلتْ، وأوثقت العبد لا يفرُّ ولا يفررْ، قال: وإنما جزم لأن تأويله: إن لم أربطه فر، فجزم على التأويل"[2].

ومما يؤكد هذا الاختيار عند ابن مالك قوله[3]:

والجـــزم والرفـــع رَوَوْا فـــي تِلـــو "لا" إن كـــان مـــا قبـــلُ بـــه معلَّـــلا

ونخلص مما سبق إلى أن رأي الفراء قد جعل الوظيفة التواصلية مبدأ من مبادئ التقعيد؛ إذ أشار إلى أن الجزم لغة بني عقيل والرفع لغة أهل الحجاز؛ وهو ما يميل إليه الباحث، وبخاصة إذا كان رأيه معضدًا بشواهد ذكرها آخرون دون الشك فيها أو الطعن في صحتها.

مسألة (9): عامل النصب في إذا المتضمن معنى الشرط

الغالب في "إذا" أن يكون متضمنًا معنى الشرط، رغم أن حدثه متيقن وقوعه[4]. قال الرضي: "لما كان "إذا" موضوعًا للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقاد المتكلم، في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده؛ لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى "إن" الشرطية؛ لأن الشرط هو المفروض وجوده"[5].

---

[1]- هذا ما أخذه أبو حيان على ابن مالك، وخرج البيتين "على أن تكون "لا" في كل منهما ناهية، ويكون ذلك من باب قولهم: لا أرينّك هاهنا، فكأنه قال: لا تتعرض لغير المجاملة فيقرف الشرّ قارف، أي: فيكتسب الشر مكتسب، ولا تتعرض للركوب فيعرف الفرس فتفتضح، ويؤيد هذا التأويل قول الخليل: ولا نعلم هذا جاء في الشعر ألبتة. ينظر: تمهيد القواعد:ج8ص4251- 4252.

[2]- شرح التسهيل: ج4ص48.

[3]- شرح الكافية الشافية:ج3ص1557.

[4]- تأتي "إذا" في الكلام على ضربين: ظرف مستقبل، وحرف مفاجأة؛ فالتي هي حرف مفاجأة مختصة بالجمل الاسمية، ولا عمل لها، والاستقبالية مختصة بالجمل الفعلية، وتأتي على وجهين: أحدهما: أن تكون خالية من معنى الشرط، نحو: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى } [الليل: 1، 2]. والثاني: أن تكون متضمنة معنى الشرط، وهو الغالب فيها، نحو: {وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ} [البقرة: 14]. شرح التسهيل:ج4ص81.

[5]- شرح الرضي على الكافية: ج3ص 186 بتصرف يسير.

وقال ابن مالك: "إذا الشرطية مختصة بالتعليق على الشرط المقطوع بوقوعه حقيقة أو حكما، كقولك: آتيك إذا احمرَّ البُسْر، وإذا قدم الحاج. ولو قلت: آتيك إن احمر البسر، كان قبيحا، فلما خالفت "إذا" "إنْ" وأخواتها فلم تكن للتعليق على الشرط المشكوك في وقوعه، فارقتها في حكمها"[1].

وقد بيَّن الرضي سبب تضمنها معنى الشرط بقوله: " لما كان ينكشف لنا الحال كثيرًا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نتوقعه، جوَّزوا تضمين "إذا" معنى "إن"، كما في متى وسائر الأسماء الجوازم. فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مكرم، شاكًّا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه؛ بمعنى: متى جئتني: سواء"[2] هذا من جهة، ومن أخرى "لما كثر دخول معنى الشرط في إذا وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى "إن" الشرطية، وذلك في الأمور القطعية، استعمال إذا المتضمنة لمعنى إنْ"[3].

ومما سوَّغ أيضا هذا التضمين من حيث الشكل أن "إذا" يقع – غالبا– بعده جملتان على صورة الشرط والجزاء...وإن لم يكن فيهما معنى الشرط؛ ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط"[4].

وقد ترتب على تضمنه معنى الشرط ملازمته صدارة الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله، وإنما يعمل فيه ما بعده[5]، لكن اختلف النحاة في عامله على مذهبين:

المذهب الأول– وعليه الجمهور– أن العامل فيه ما في جوابه من فعل وشبهه[6]، وعلة ذلك أمران: أحدهما: أن الغرض الداعي إلى ترتيب إذا وجملتي الشرط الشرط والجزاء يدل على "لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزومَ الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغرض عمل في "إذا" جزاؤه"[7].

---

[1]- شرح التسهيل:ج4ص81.

[2]- شرح الرضي على الكافية: ج3ص 186.

[3]- السابق: ج3ص 187.

[4]- السابق: ج3ص 187- 188.

[5]- ينظر: الأصول في النحو :ج2ص194، الجنى: ص374، المرتجل: ص270.

[6]- ينظر: الأصول في النحو: ج2ص194، الجنى: ص369، تمهيد القواعد:ج4ص1950.

[7]- شرح الرضي على الكافية: ج3ص188.

الأمر الثاني: أن إذا كلمة مبنية تشبه الحرف في افتقارها إلى الجملة، فكانت إضافتها إلى فعل الشرط لازمة[1]. ومن ثم لم يعمل فيه شرطه؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف[2]. قال ابن الحاجب: "وإذا كان الفعل بعدها معمولا لها تعذَّر أن يكون عاملًا فيها؛ لئلا يؤدي إلى أن يكون عاملًا معمولًا من وجه واحد، وهو محال"[3]، وإذا بطل أن يكون عامله الشرط تعين الجزاء[4].

أما المذهب الآخر– وهو قول المحققين– فيرى أن "إذا" ليس معمولا لفعل الجواب، بل معمول لفعل الشرط بعده؛ لأنه عندهم غير مضاف إلى الجملة بعده؛ حملا له على سائر أدوات الشرط، فيكون بمنزلة متى وأيان وحيثما[5]. ويجعلون تضمنه معنى الشرط علة بنائه، ودليلهم أنه قد يُجزم به، ومع الجزم لا تستقيم دعوى الإضافة[6].

واختار ابن الحاجب هذا الرأي، بقوله: "اختلف الناس في العامل في (إذا) و (متى). فقيل: العامل فيهما فعل الشرط، وقيل: العامل في (إذا) جواب الشرط وفي (متى) الشرط، وهذا قول أكثر المحققين... والصحيح أن العامل الشرط فيهما جميعًا، وما توهم من الإضافة في إذا وانتفائه في متى أو فيهما جميعًا غير صحيح"[7].

ورجحه الرضي بقوله: "وأما العامل في إذا فالأكثرون على أنه جزاؤه، وقال بعضهم: هو الشرط، كما في متى وأخواته، والأولى إذا تضمن "إذا" معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من "متى" ونحوه"[8]. ويستدل على ذلك بأنه: "لو جاز أيضا عمل الجزاء في أداة الشرط لقلنا: الشرط أولى؛ لأنهما فعلان توجها إلى معمول واحد، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين، ولو كان العامل ههنا هو

---

[1]- ينظر: توضيح المقاصد:ج2ص809، الجنى: ص369، تمهيد القواعد:ج4ص1952، الهمع:ج2ص182.

[2]- ينظر: التذييل:ج7ص330.

[3]- أمالي ابن الحاجب: ج1ص131، 186، تمهيد القواعد:ج4ص1952.

[4]- ينظر: أمالي ابن الحاجب ج2ص869.

[5]- ينظر: التذييل:ج7ص315، الجنى: ص369، المغني: ص130، 131، الهمع:ج2ص182.

[6]- ينظر: تمهيد القواعد:ج4ص1953.

[7]- أمالي ابن الحاجب:ج1ص85.

[8]- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ج3ص190 بتصرف يسير.

الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند أهل المصرين، كما في: زارني وزرته زيد، فكان الأولى، إذن، أن يقال: متى جئتني فيه، أو جئتنيه، ولم يسمع"[1].

وذهب أبو حيان هذا المذهب بقوله: " ذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بعدها، بل هي معمولة للفعل بعدها، وليست معمولة بفعل الجواب كما ذهب إليه الجمهور. وهذا المذهب هو الذي نختاره حملا لها على أخواتها من أسماء الشرط؛ ألا ترى أنك إذا قلت متى تقمْ أقمْ كان متى منصوبًا بالفعل الذي يليه، يدلك على ذلك قولك: أيًّا تضربْ أضربْ"[2].

ثم شرع مَنْ رجح هذا المذهب يبين فساد رأي الجمهور، من وجوه:

أحدها: أن جوابها قد يأتي مصدرًا بأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3]، كالفاء نحو: إذا جاءك زيدٌ فاضربْه، ولام الابتداء نحو: إذا اجتهدتَ فلأنت مكرم، وإذا الفجائية نحو قوله تعالى: {ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ}[الروم:25]، وما النافية نحو قوله تعالي: {وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا}[الجاثية:25]، والحرف الناسخ كما في قوله تعالى: {فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا}[فاطر: 45]. قال مكي: "لا يجوز أن يعمل بصيرًا في إذا؛ لأن ما بعد إنَّ لا يعمل فيما قبلها...ولكن العامل فيها جاء؛ لأن إذا فيها معنى الجزاء، والأسماء التي يجازى بها يعمل فيها ما بعدها"[4].

والثاني: اختلاف ظرفي الشرط والجواب في بعض المواضع، نحو: إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا[5]، فإذا كانت إذا ههنا ظرفا للإكرام، فهذا يعني أن الجواب "أكرمتك" "أكرمتك" عامل فيها وفي "غدا"، وهذا محال عقلًا؛ لئلا يؤدي إلى وقوع الحدث الواحد في زمانين؛ إذ القصد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم[6].

---

[1]- السابق: ج3ص188- 189.

[2]- التذييل:ج7ص315.

[3]- ينظر: شرح الرضي على الكافية: ج3ص188، 190، التذييل:ج7ص315، 316، توضيح المقاصد:ج2ص809.

[4]- مشكل إعراب القرآن:ج2ص596-597.

[5]- ينظر: الجنى: ص369، توضيح المقاصد:ج2ص809.

[6]- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ج1ص513، التذييل:ج7ص316، المغني: ص131.

والثالث: أن الشرط والجزاء جملتان تربط بينهما الأداة، وعلى قول الجمهور تصير الجملتان جملة واحدة؛ لأن الظرف في مذهبهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عامله[1]. قال ابن الحاجب: "فوجه من قال: إن العامل في إذا ومتى فعل الشرط فلأن الشرط والجزاء جملتان، ولا يستقيم عمل الجزاء في اسم الشرط؛ لأنه يؤدي إلى أن يصير جملة واحدة، لأنه إذا كان ظرفا له كان من تتمته، ولا يكون جملة ثانية"[2].

والرابع: امتناع رأي الجمهور في قوله تعالى: {أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى }[الإسراء: 110]؛ إذ ليس في الجواب ما يصح أن يكون ناصبًا[3]. وامتنع كذلك في قول زهير[4]:

بدا لـيَ أنـي لسـتُ مـدركَ مـا مضـى ولا سـابقٍ شـيئا إذا كـان جائيـا

إذ إن "الجواب محذوف، وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقُه، ولا يصح أن يقال لا أسبق شيئًا وقت مجيئه؛ لأن الشيء إنما يُسبق قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق، وأما على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها إما خبر "كان" أو نفس "كان" إن قلنا بدلالتها على الحدث"[5].

[1]- ينظر: المغني: ص131.

[2]- أمالي ابن الحاجب: ج2ص869.

[3]- ينظر: السابق: ج1ص187.

[4]- من الطويل. لزهير بن أبي سلمى في: الكتاب:ج 1ص 306، وشرح شعر زهير بن أبي سلمى: (ولا سابقي شيء) ص208، ونسب إلى صِرمة الأنصاري في: شرح أبيات سيبويه: ج1ص53، والإنصاف:ج1ص 155.

[5]- المغني: ص131.

الخاتمة

من خلال ما تقدَّم يمكن القول إن الدراسة استطاعت التوصل إلى جملة من النتائج، من أهمها:

أولًا: أسَّست النظرية النحوية العربية مفاهيم ذهنية تداولية في نظرتها إلى الاستعمال اللغوي وفق طرفي الخطاب (المتكلم/ المخاطب)، ودورهما التفاعلي في التوجيه واستنباط الأحكام من الواقع التداولي الذي يفترض فهمه لمقصد المتكلم وإفهام المخاطب.

ثانيًا: فرضية معنى الشرط إجراء حدسي معرفي، يُعنى بإعادة صياغة الظواهر اللغوية، للكشف عن مقاصد المتكلم ودوافعه من وراء خياراته اللغوية.

ثالثًا: فرضية معنى الشرط إحدى قواعد الجهاز التفسيري لنظام اللغة الذي وضعه النحاة بغية الحفاظ على شمولية القاعدة وثبوتها؛ لتستوعب ظواهر اللغة، وتسيطر على مظاهر الخروج عليها.

رابعًا: توظيف النحاة لفرضية معنى الشرط في التقعيد النحوي يعكس المستوى الوظيفي التداولي في التراث النحوي العربي؛ إذ حققت المنظومة النحوية أمرين مهمين: أولهما: التعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، والآخر: إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي.

خامسًا: فرضية معنى الشرط ناتجة عن تجاوز النحاة لعملية الوصف إلى التفسير، ونظرتهم الشمولية إلى اللغة؛ إذ إنهم أدركوا أن اللغة بناء متكامل العناصر، ومن ثم افترضوا صيغًا لغوية تُلبس الاستعمالات المخالفة صورًا أخرى تجعلها مقبولة بالهيئة التي جاءت عليها ومتسقة مع قواعد هذا البناء.

سادسًا: فرضية معنى الشرط وظيفة تداولية لعبت دورًا كبيرًا في اتساع دائرة الفكر النحوي، حيث ربطت بين بنية الاستعمال ووظيفته الإبلاغية؛ لتجعله مقبولًا لدى المتلقي، ولا تسمح باستبعادة طالما نطقت به العرب، ومن ثم تنوعت أساليب التقعيد وتعددت طرقه المنهجية.

مصادر البحث ومراجعه

1. إبرير، بشير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، التراث العربي، مج 23، ع90، 2003م.
2. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة ت215هـ، معاني القرآن، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ/1990م.
3. الأزهري، خالد بن عبد الله ت905هـ، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.
4. استيتية، سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 1429هـ/ 2008م.
5. الأشموني، علي بن محمد ت900هـ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د.حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م.
6. الألوسي، محمود بن عبد الله ت1270هـ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق د.علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
7. إلياس، منى، القياس في النحو العربي- مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1405هـ/ 1985م.
8. الآمدي، علي بن أبي علي ت631هـ، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق:عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط2.
9. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد ت577هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003م.
10. البطليوسي، عبد الله بن السيد ت521هـ، رسائل في اللغة، تحقيق د. وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط1، 1428هـ/ 2007م.
11. البغدادي، عبد القادر بن عمر ت1093هـ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق أ. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ/1997م.

12. _____ شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1398هـ/ 1978م.
13. البكوش، الطيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط3، 1992م.
14. بودرع، عبد الرحمن، الأساس المعرفي للغويات العربية، بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للغويات العربية، منشورات نادي الكتاب، المغرب، ط1، 2000م.
15. الثعالبي، عبد الملك بن محمد ت429هـ، فقه اللغة وسر العربية، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط1، 1422هـ/ 2002م.
16. ثعلب، أحمد بن يحيى ت291هـ، شرح شعر زهير بن أبي سُلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد، دمشق، ط3، 1428هـ/ 1998م.
17. الثمالي، حماد بن محمد، أيُّ الموصولة في الدرس النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج15، ع 27، 1424هـ.
18. الجاحظ، عمرو بن بحر ت255هـ، الحيوان، تحقيق د.محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1424،2هـ.
19. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن ت471هـ، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، ط3، 1413هـ/1992م.
20. ابن جني، أبو الفتح عثمان ت392هـ، التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، تحقيق د. سيدة حامد عبد العال، د. تغريد حسن أحمد عبد العاطي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.
21. _____ الخصائص، تحقيق د.محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1999م.
22. _____ سر صناعة الإعراب، تحقيق د.محمد فارس،د.أحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م.
23. _____ اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

24. ابن الحاجب، عثمان بن عمر ت646هـ، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق د.موسى بناي العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني، بغداد، الكتاب الخمسون، د.ت.
25. _____كتاب أمالي ابن الحاجب، تحقيق د.فخر صالح سليمان قدارة، عمان، دار عمار، بيروت، دار الجيل، 1989م.
26. حجازى، محمود فهمى، علم اللغة العربية، دار غريب، القاهرة.
27. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979م.
28. حمدوش، وائل، التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف، موقع الفِكر القرآنيّ (QuranicThought.com)، نشر في 23 ديسمبر، 2020م.
29. أبو حيان، محمد بن يوسف ت745هـ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
30. _____ البحر المحيط، تحقيق د.صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
31. _____التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الكويت، ط1، 1426هـ/2005م.
32. الخالدي، كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان، ط1، 1427هـ/ 2006م.
33. ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد ت567هـ، ، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق د.على حيدر، مطبوعات دار الحكمة، دمشق، 1972م.
34. الخوارزمي، القاسم بن الحسين ت617هـ، التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب)، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
35. الدماميني، محمد بن أبي بكر ت828هـ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ، 1403هـ/ 1983م.

36. _____شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسسة الكتاب العربي، بيروت، 1428هـ/ 2007م.
37. دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
38. ذو الرمة، غَيْلان بن عقبة ت117هـ، ديوان ذي الرمة، تحقيق أحمد حسن بَسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/ 1995م.
39. الراجحي، عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
40. _____ فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م.
41. الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري ت606هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1420هـ.
42. ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد ت688هـ، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1986م.
43. الرضي، محمد بن الحسن الأستراباذي ت686هـ، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د. يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، ليبيا، 1398هـ/ 1978م.
44. الرماني، علي بن عيسى ت384هـ، رسالة منازل الحروف، تحقيق د.إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان– الأردن.
45. ابن زايد، نضيرة، علاقة التأويل بالسياق ودوره في بناء المعنى، مجلة الأثر، عدد خاص: أشغال الملتقى الوطني الأول حول اللسانيات والرواية 2012م.
46. الزَّبيدي، محمّد بن محمّد ت1205هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: إبراهيم الترزي، التراث العربي سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1421هـ/2000م.

47. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق ت337هـ، الإيضاح في علل النحو، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط3، 1399هـ/1979م.
48. الزركشي، محمد بن عبد الله ت794هـ، البرهان في علوم القرآن، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1376هـ/1957م.
49. الزمخشري، محمود بن عمرو ت538هـ، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
50. _____ المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
51. السبكي، أحمد بن علي ت773هـ، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1423هـ/2003م.
52. ابن السراج، محمد بن السري ت316هـ، الأصول في النحو، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
53. السكاكي، يوسف بن أبي بكر ت626هـ، مفتاح العلوم، تحقيق د.نعيم زرزور، دار الكتب العلمة، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.
54. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف ت756هـ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د.أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
55. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله ت581هـ، نتائج الفكر في النحو، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412هـ/1992م.
56. سيبويه، عمرو بن عثمان ت180هـ، تحقيق أ/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/1988م.
57. السيرافي، الحسن بن عبد الله ت 368هـ، شرح أبيات سيبويه، تحقيق د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، القاهرة، 1394هـ/1974م.

58. _____ شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. أحمد حسن مهدلي، د. علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
59. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر ت911هـ، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق د.محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/1974م.
60. _____ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.
61. الشاطبي، إبراهيم بن موسى ت790هـ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الجزء الأول حققه د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، والثاني حققه د.محمد إبراهيم البنا، والثالث بتحقيق د.عياد بن عيد الثبيتي، والسادس بتحقيق د. عبد المجيد قطامش، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م.
62. _____ الموافقات، تحقيق: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1417هـ/ 1997م.
63. شاهين، كمال، نظرية النحو العربي القديم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م.
64. الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، كلية الآداب، منّوبة- تونس، ط1، 1421هـ/ 2001م.
65. ابن الشجري، هبة الله بن علي ت542هـ، أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مطبعة المدني، ط1، 1413هـ/ 1992م.
66. الشهاب الخفاجي، أحمد بن محمد ت1069هـ، شرح درة الغوَّاص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن: درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها)، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.
67. الصبان، محمد بن علي ت1206هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ/1997م.

68. صحراوي، مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005م.
69. الطبري، محمد بن جرير ت310هـ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/2000م.
70. ابن عربشاه، إبراهيم بن محمد ت943هـ، الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.
71. ابن عصفور، علي بن مؤمن ت669هـ، المقرب، تحقيق د.أحمد عبد الستار الجواري، د.عبد الله الجبوري، ط1، 1392هـ/1972م.
72. العطية، أحمد مطر، العلة النحوية محاولة تفسير لنظام اللغة، مجلة جامعة الملك سعود، م11، الآداب (1)، 1419هـ/ 1999م.
73. ابن عطية، عبد الحق بن غالب ت542هـ، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق د.عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
74. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن ت769هـ، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د.محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1400هـ/1980م.
75. العكبري، عبد الله بن الحسين ت616هـ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق د.علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
76. _____ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ/ 1986م.
77. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد ت377هـ، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1413هـ/1993م.
78. _____المسائل البصريات، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، ط1، 1405هـ/ 1985م.
79. عمايرة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، دار المعرفة، جدة، 1404هـ/ 1984م.

80. أبو عمرو الشيباني، إسحاق بن مروان ت205هـ، كتاب الجيم، الجزء الثاني بتحقيق أ. عبد الحليم الطحاوي، مراجعة د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1395هـ/ 1975م.
81. العيني، محمود بن أحمد ت855 هـ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرَين، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ/2010م.
82. الغرناطي، أحمد بن إبراهيم ت708هـ، ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، تحقيق د.عبد الغني محمد علي الفاسي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
83. الفارسيّ، زيد بن علي ت467 هـ، شرح كتاب الحماسة (مطبوع ضمن: شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها)، تحقيق د. محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط1.
84. الفراء، يحيى بن زياد ت207هـ، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت.
85. الفرزدق، همام بن غالب ت114هـ، ديوان الفرزدق، تحقيق أ. علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1407هـ/ 1987م
86. قاسم، محمود، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1953م.
87. القرطبي، محمد بن أحمد ت671 هـ، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د.أحمد البردوني، د.إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
88. القزويني، محمد بن عبد الرحمن ت739هـ، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د.محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، د.ت.
89. ابن القواس، عبد العزيز بن زيد 628هـ، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط 1، 1405هـ/ 1985م.
90. القيسي، مكي بن أبي طالب ت437هـ، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.

91. ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر ت751هـ، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.
92. المالقي، أحمد بن عبد النور ت702هـ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ/ 2002م.
93. ابن مالك، محمد بن عبد الله ت672هـ، شرح التسهيل، تحقيق د.عبد الرحمن السيد، د.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ/1990م.
94. _____شرح الكافية الشافية، تحقيق د.عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1، د.ت.
95. المبارك، مازن، النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها (بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة)، المكتبة الحديثة، دمشق، ط1، 1385هـ/ 1965م.
96. المبرد، محمد بن يزيد ت285هـ، المقتضب، تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
97. المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427هـ/ 2006م.
98. _____ الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1405هـ/ 1985م.
99. _____ دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، المغرب، ط1، 1406هـ/ 1986م.
100. المرادي، حسن بن قاسم ت749هـ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.
101. _____توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ/2008م.
102. المرزوقي، أحمد بن محمد ت421هـ، شرح ديوان الحماسة، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ/ 2003م.

103. مصطفى، هيثم محمد، القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق، مج11، ع 3، 2012م.
104. ملاوي، الأمين، جدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، رسالة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 1430هـ/ 2009م.
105. ملاوي، صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، رسالة دكتوراه، إشراف أ.د. محمد خان، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 1427هـ/ 2007م.
106. الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي فى النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م.
107. _____ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ط1، 2000م.
108. أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد ت370هـ، تهذيب اللغة، تحقيق د.محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.
109. ابن منظور، محمد بن مكرم ت711هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
110. ابن مهنا الكندي، خالد بن سليمان، التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ/ 2007م.
111. المهيري، عبد القادر، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
112. الموسى، نهاد، الصورة والصيرورة، بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، دار الشروق، عمان– الأردن، 2003م.
113. ناظر الجيش، محمد بن يوسف ت778هـ، شرح التسهيل، المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط1، 1428هـ/2007م.

114. النحاس، أحمد بن محمد ت338هـ، إعراب القرآن، تحقيق د.عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
115. أبو نواس، عمر محمد، علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج 7، ع 2، 1432هـ/ 2011م.
116. النيلي، إبراهيم بن الحسين، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق د. محسن بن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، 1419هـ.
117. الهُذَلي، يوسف بن علي ت465هـ، الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط1، 1428هـ/ 2007م.
118. الهروي، علي بن محمد النحوي ت415هـ، كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط2، 1413هـ/ 1993م.
119. ابن هشام، عبد الله بن يوسف ت761هـ، اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار – الأردن، ط1، 1406هـ 1986م
120. _____ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للنشر، د.ت.
121. _____ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د.مازن المبارك، د.محمد على حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
122. الهوانية، نواف مسلم عودة، المسوغات النحوية بين القاعدة والاستعمال، رسالة دكتوراه، إشراف أ.د. عبد القادر مرعي، جامعة مؤتة، 2010م.
123. ابن الوراق، محمد بن عبد الله ت381هـ، علل النحو، تحقيق د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420هـ/ 1999م.
124. يحيى عبابنة، وآمنة الزغبي، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد– الأردن، ط1، 2005م.

125. ابن يعيش، يعيش بن علي الموصلي ت643هـ، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق د.إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2001م.

Abstract

This research seeks to monitor the most important features of functionalism in the Arabic grammatical heritage, through the hypothesis of the meaning of the condition, which provided an interpretive framework that monitors the interaction between the surface structure and the deep structure to clarify undeclared purposes and facilitate the communication process.

The research attempted to reveal its secrets by clarifying its meaning and rooting, then monitoring its scope in usage and terminology, then it included an introduction, preface, and two sections, the first of which dealt with talking about the functional dimensions of the Hypothesis of the meaning of the condition, and the other dealing with the repercussions of the Hypothesis of the meaning of the condition on the relationships of words in the grammatical structure.

Keywords: functional performance, Hypothesis of the meaning of the condition, linguistic intuition, text interrogation.